

تقييم دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تنمية صناعة الغزل والنسيج
خلال الفترة من (١٩٩٠-٢٠٢٠)

د/ احلام مرسى السنطاوى *

أية احمد عبد الصمد الفقى **

** د. أحلام مرسى السنطاوى، مدرس الاقتصاد بقسم الاقتصاد والمالية العامة حالياً، وسابقاً باحث اقتصاد دولى بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، باحث بمشروع (DEPRA) تمويل المعونة الأمريكية، باحث بوحدة القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى. ولها أهتمامات بحثية بالقطاع الصناعى وأبحاث البيئة ولها أبحاث فى هذا النطاق.

Email :ahlammorsy2000@yahoo.com

** أية احمد عبد الصمد الفقى : معيدة بقسم الاقتصاد والمالية العامة - كلية التجارة - جامعة المنوفية

Email: el9677451@gmail.com

المخلص:

اهتمت الدراسة بتقييم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية صناعة الغزل والنسيج خلال الفترة (١٩٩٠ حتى ٢٠٢٠)، وفي ضوء ذلك تم دراسة ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته ومحدداته وعلاقته بالتنمية الاقتصادية، كما دراسة واقع وتطور صناعة الغزل والنسيج ، كما خلصت الدراسة بعد التحليل النظري والقياسي الي وجود اثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر علي نمو القيمة المضافة لقطاع الغزل والنسيج، وكذلك الاستثمار المحلي ذات اثر إيجابي علي نمو قطاع الغزل والنسيج، وفي ضوء ذلك أوصت الدراسة بضرورة تحسين مناخ الاستثمار وتعديل كلاً السياسة المالية والنقدية من اجل جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، كما أوصت الدراسة بضرورة تحسين بيئة العمل وتقديم المزيد من الدعم لتشجيع دخول المستثمرين المحليين علي الاستثمار في هذا القطاع.

Abstract:

The study focused on evaluating the role of foreign direct investment in the development of the spinning and weaving industry during the period (1990 to 2020). There is a positive impact of foreign direct investment on the growth of the added value of the spinning and weaving industry, as well as local investment that has a positive impact on the growth of the spinning and weaving sector. The study recommended the necessity of improving the work environment and providing more support to encourage the entry of local investors to invest in this secto.

Key words: foreign direct investment- spinning and weaving industry - Egypt

المقدمة:

يعد قطاع الصناعة أحد أهم القطاعات المكونة للاقتصاد المصري باعتباره الأكثر تحقيقاً للروابط والتشابكات الاقتصادية الأمامية والخلفية، بل والأكثر خلقاً وابتكاراً واستحداثاً لأنشطة لم تكن قائمة، ويعد قطاع الصناعات التحويلية الأهم لما يشمله من تنوع وتعدد للصناعات الداخلة في نطاقه، والتي تتيح مساحة واسعة للاختيار والتميز في مجالات معينه تمكن الدولة من تحقيق ميزه تنافسية وكسب اسواق تصديرية.

إلا أن قصور مصادر التمويل تظل العقبة الرئيسية أمام تنمية وتطوير قطاع الصناعة وبالأخص قطاع الصناعات التحويلية، ولذلك وجهت الدولة جهودها منذ بداية التسعينات نحو جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ولاسيما الاستثمار الاجنبي المباشر وتوفير المناخ المناسب لهذه الاستثمارات، وذلك للدور الكبير الذي تقوم به الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ليس فقط لتوفير التمويل اللازم لعملية التنمية وانما أيضاً الاستفادة من التقدم التكنولوجي الهائل وتطبيقاته المختلفة، والاستفادة من الخبرات الإدارية، وتوليد العوائد المتزايدة في الإنتاج من خلال المؤثرات الخارجية الموجبة لهذه الاستثمارات.

لذا كان من الضروري تقييم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية قطاع الصناعات التحويلية، وخصوصاً صناعة الغزل والنسيج، لما يتوفر لهذه الصناعة من مقومات النجاح سواء من ايدي عاملة مدربة أو مواد خام إضافة الي الثروة المتراكمة لقدم هذه الصناعة منذ بداية القرن التاسع عشر، وما تتميز به هذه الصناعة من روابط أمامية وخلفية.

- الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية

- دراسة (جمعة السيد محمد أبو السعود ٢٠٠٨) (*)، بعنوان: " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي صناعة الغزل والنسيج في مصر: دراسة قياسية".

(*) جمعة السيد محمد أبو السعود" اثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي صناعة الغزل والنسيج في مصر: دراسة قياسية"، بحث، مجلة البحوث الإدارية، اكااديمية السادات للعلوم الإدارية - مركز البحوث والاستشارات والتطوير، ٢٠٠٨.

هدفت الدراسة الي قياس مدي تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر علي المنشآت العامة في قطاع الغزل والنسيج، وفي سبيل تحقيق ذلك تم اختيار عينة من المنشآت العامة في صناعة الغزل والنسيج وفقاً لمعايير معينه.

خلصت نتائج الدراسة إلي أن للاستثمار الأجنبي المباشر آثار إيجابية مباشرة علي المنشآت التي يساهم فيها كما يوجد أثر سلبي علي المنشآت المحلية من خلال أثر المنافسة.

- دراسة (هبة الله محمود محمد ابراهيم ٢٠١٠) (٢)، بعنوان: "أبرز الصعوبات التي تواجه تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ومقترحات للتغلب عليها".

هدفت تلك الدراسة الي تهيئة المناخ الملائم للاستثمار، وإزالة المعوقات وزيادة القدرة التنافسية للنشاط الاقتصادي، وزيادة فرص الاستثمار المحلي والأجنبي، وذلك من خلال توفير حوافز الاستثمار المشجعة، والجاذبة للقطاع الخاص الأجنبي للدخول في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة.

خلصت نتائج تلك الدراسة الي مجموعه من النتائج وأهمها هو الاهتمام بعنصر الترويج للاستثمار في مصر، وذلك من خلال إصلاح المناخ السياسي الأكثر تأثيراً في الاستثمارات الوافدة إلي جانب الاهتمام بإعادة ترشيد الحوافز المقدمة، والإعفاءات المطلوبة من قبل المستثمرين الاجانب.

- دراسة (اسلام محمد محمد البنا ٢٠١٠) (٣)، بعنوان "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصناعات التحويلية في اوغندا منذ ١٩٨٦".

هدفت الدراسة الي دراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصناعات التحويلية في اوغندا منذ ١٩٨٦، حيث عانت هذه الدولة من التخلف لفترات طويلة بسبب اعتماد اقتصادها علي الموارد الأولية، وندرة المدخرات المحلية في تمويل الاستثمارات المرجوة.

(١) هبة الله محمود محمد ابراهيم "أبرز الصعوبات التي تواجه تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ومقترحات للتغلب عليها"، بحث، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، ٢٠١٠.

(٢) اسلام محمد محمد البنا "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصناعات التحويلية في اوغندا منذ ١٩٨٦" ٢٠١٠.

خلصت نتائج الدراسة الي اثر ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية وتطوير قطاع الصناعات التحويلية، باعتباره مصدر هام من مصادر تمويل العجز وسد فجوة الموارد المحلية.

- دراسة (محمد السيد علي الحاروني ٢٠١٢) ^(٥)، بعنوان: " صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ودورها في تنمية الصادرات المصرية".

هدفت الدراسة الي تحليل واقع صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة في السوق المصرية من حيث الإنتاج والاستهلاك وهيكّل السوق والتجارة الخارجية، ثم قياس الميزة التنافسية وأداء هذه الصناعة.

خلصت نتائج الدراسة الي وجود ميزة تنافسية لصناعات هذا القطاع حيث ان قيمة المؤشر الذي تم استخدامه وهو مؤشر "Valloth" الا ان الميزة التنافسية لهذا القطاع في تراجع مستمر فبعد ان كانت قيمة المؤشر ٥.٢ عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ فقد تراجعت لتصل الي ٠.٦ عام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩، ويرجع هذا الي وجود مجموعة من التحديات والمشاكل التي تواجه صناعة الغزل والنسيج.

- دراسة (سيد معوض أحمد عطية ٢٠١٦) ^(٦)، بعنوان: " التصنيع قاطرة التنمية الشاملة".

هدفت الدراسة الي دراسة أهمية التصنيع في تحقيق التنمية الشاملة في مصر، حيث يعتبر التصنيع حافز لنقل التكنولوجيا وجذب الاستثمارات الأجنبية، كما يساهم في تعميق مسيرة مصر نحو الاندماج في الاقتصاد الدولي.

خلصت نتائج الدراسة الي ان التصنيع لم يحقق في مصر نمواً مستمراً لفترات طويلة حيث تميز دائماً بالنمو ثم التراجع وبالتالي لم يحث التراكم والتطور المطلوب، كما خلصت الدراسة بانه لم تحدث طفرة في الصادرات الصناعية نتيجة نقص الخبرة التسويقية والمهارات الاعلانية الي جانب انخفاض حجم الاستثمارات الموجبة للبحث والتطوير، كما لم تتحقق التنمية بمفهومها الشامل، حيث نسبة الفقر في مصر حوالي ٢٨% ونسبة البطالة ١٣%، فضلا عن وجود تفاوتات في الدخل بين طبقات المجتمع.

- دراسة (عائشة محمد فرج ٢٠١٦) ^(٧)، بعنوان: " دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية القطاع الصناعي في ليبيا"

(٥) محمد السيد علي الحاروني، " صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ودورها في تنمية الصادرات المصرية"، بحث، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٢.

(٦) سيد معوض أحمد عطية " التصنيع قاطرة التنمية الشاملة"، بحث، نشرات الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء، المؤتمر ٢٨، ٢٠١٦.

هدفت الدراسة الي اختبار الفرض الرئيس وهو لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تنمية القطاع الصناعي في ليبيا والاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل والنمو الاقتصادي كمتغير تابع، واعتمدت الدراسة علي جمع وتحليل البيانات خلال الفترة من ٢٠٠٠ الي ٢٠١٣. خلصت النتائج الي وجود علاقة معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من القيمة المضافة للخدمات وواردات السلع والخدمات، وعدد المشروعات الصناعية الجديدة وعدد العاملين الجدد في القطاع الصناعي كمتغيرات فرعية للمتغير التابع ومؤشرات للتنمية.

- دراسة (فاروق مصطفى الجاك عبد المطلب ٢٠١٧) (##)، بعنوان: "دور الاستراتيجية في تنمية القطاع الصناعي بالسودان: بالتطبيق علي صناعة الغزل والنسيج في الفترة من ١٩٥٦ - ٢٠١٤".

هدفت الدراسة الي دراسة دو الاستراتيجية في تنمية القطاع الصناعي بالسودان بالتطبيق علي قطاع الغزل والنسيج خلال الفترة ١٩٥٦ الي ٢٠١٤ مستخدما الأسلوب الوصفي والتاريخي والتحليلي والاحصائي، وذلك من خلال الاستقراء والاستنباط من المصادر والمراجع الأولية والثانوية. خلصت النتائج الي أن للتخطيط الاستراتيجي دور في نجاح صناعة الغزل والنسيج وتطويرها.

- دراسة (هاني رزق رزق بركات ٢٠١٨) (SS)، بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية الاقتصاد المصري"

هدفت الدراسة الي توضيح مدي أهمية وجود خطط استراتيجية واضحة حول الخريطة الاستثمارية لدي أي بلد نامية تسعى الي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، اولويات عملية التنمية الاقتصادية من اجل توجيه الاستثمارات الواردة للقطاعات الاقتصادية بما يخدم عملية التنمية. كذلك نقل التكنولوجيا بما له من أثر علي عدد العمالة والأجهزة والمؤسسات الإدارية المعنية بهذا الامر. اصفرت نتائج الدراسة الي استحواذ قطاع البترول علي حوالي ثلثي الاستثمارات الأجنبية الواردة الي الاقتصاد المصري دون باقي القطاعات مما ساهم في تزايد حجم الفجوة التمويلية بين

(١٦) عائشة محمد فرج " دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية القطاع الصناعي في ليبيا"، بحث، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، ٢٠١٦.

(١٧) فاروق مصطفى الجاك عبد المطلب "دور الاستراتيجية في تنمية القطاع الصناعي بالسودان: بالتطبيق علي صناعة الغزل والنسيج في الفترة من ١٩٥٦ - ٢٠١٤"، رسالة دكتوراه، جامعة ام درمان الإسلامية، ٢٠١٧.

(١٨) هاني رزق رزق بركات "الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية الاقتصاد المصري" ٢٠١٨، بحث، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.

هذه القطاعات. ومن ثم اوصت الدراسة بأهمية توزيع الاستثمارات الواردة بين مختلف القطاعات بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية.

- دراسة (منار نبيل صبري ٢٠٢٠) (***)، بعنوان: " تحسين القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التحويلية المصرية دراسة مقارنة"

هدفت الدراسة الي توضيح أهم التحديات التي تواجه الصناعات التحويلية سواء في مصر أو السعودية باعتباره الأكثر مساهمة في الناتج المحلي مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ففي مصر ساهم بنحو ١٦.٧% من اجمالي حجم الناتج عام ٢٠١٦/٢٠١٧ وفقاً للتقرير الصادر عن وزارة المالية لعام ٢٠١٧/٢٠١٨، وفي السعودية يعد قطاع الصناعات التحويلية ذات ميزة تنافسية عالية جعلتها الاولى بين الدول العربية في هذا المجال وفقا لدليل الأداء الصناعي التنافسي.

خلصت النتائج الي ضرورة اجراء المقارنات بين الدول والصناعات المختلفة، حيث يساعد في تحديد العوامل التي تعرقل التنمية الاقتصادية، وكفاءة تخصيص المواد بسهولة، بالإضافة الي ان مؤشرات التنافسية تساعد علي مواجهة تحديات التنمية المتواصلة عن طريق زيادة الإنتاجية ومعدلات النمو.

- دراسة (محمد سعد أبو الفتوح الفقي ٢٠٢١) (†††)، بعنوان: " الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في نمو القطاع الصناعي المصري - دراسة قياسية للفترة ١٩٧٧-٢٠١٧".

هدفت الدراسة الي دراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو القطاع الصناعي في مصر للفترة الممتدة من ١٩٧٧ الي ٢٠١٧، ولتحقيق الهدف من الدراسة تم تحليل العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات التالية: القيمة المضافة للقطاع الصناعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، والاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي كمتغيرات مستقلة، (كلهم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، تم استخدام طريقة التكامل المشترك لجو هانسن، وكذلك نموذج تصحيح الاخطاء (VECM).

(***) منار نبيل صبري " تحسين القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التحويلية المصرية دراسة مقارنة" رسالة ماجستير، كلية تجارة، جامعة قناة السويس ٢٠٢٠.

(†††) محمد سعد أبو الفتوح الفقي " الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في نمو القطاع الصناعي المصري - دراسة قياسية للفترة ١٩٧٧-٢٠١٧"، بحث، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد ٣، ٢٠٢١.

خلصت النتائج الي ان الاستثمار الأجنبي المباشر كان له تأثير سلبي غير معنوي علي التصنيع، وتأثير إيجابي غير معنوي للاستثمار المحلي، علي المدى القصير، ومع وجود علاقة معنوية من المتغيرات المستقلة الي الناتج الصناعي في المدى الطويل.

ثانياً: الدراسات الإنجليزية:

- دراسة (Marco Biselli,2009) (***), بعنوان

" China's Role in the Global Textile Industry."

هدفت الدراسة الي دراسة وتحليل مكانة الصين في صناعة النسيج العالمية، ودراسة القوي المختلفة التي تشكل المنافسة في سوق المنسوجات، والتعرف علي الدوافع التنافسية الصينية، وتحديد المخاطر التي تشكل عائق في سوق المنسوجات الصينية.

خلصت نتائج الدراسة الي ان الاهتمام بالجودة والتصميم والتكنولوجيا يجعل الصناعة النسيجية في الصين قادرة علي صنع منتجات تلبي حاجات ومواصفات السوق العالمية. الي جانب الأهمية التي شكلها الاستثمار الأجنبي المباشر من توفير الخبرات اللازمة للعملية الإنتاجية والتكنولوجيا الحديثة مما ساهم في زيادة القدرة التنافسية للأسواق العالمية.

- دراسة (Mehreen Khan,2010) (SSS), بعنوان

" Pakistan Textile Industry Facing New Challenges " .

هدفت الدراسة الي دراسة العوامل المسببة في تراجع معدلات النمو لصناعة الغزل والنسيج الباكستانية. خلصت نتائج الدراسة الي انه من الممكن إعادة صناعة الغزل والنسيج الباكستانية الي مسار النمو اذا اتخذت الحكومة إجراءات جادة في إزالة او تطبيع ما يواجهها من عقبات كانتشار المخاوف بين المستثمرين نتيجة عدم الامن الداخلي وارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة ارتفاع سعر الطاقة..... الخ، بالإضافة الي ذلك يجب علي الحكومة تقديم الدعم لصناعة الغزل والنسيج، وإصلاح النظام الضريبي الخاص بها مع ادخال التكنولوجيا الجديدة في مجال الإنتاج.

(***) Marco Biselli "China's Role in the Global Textile Industry" 2009.

(SSS)Mehreen Khan "Pakistan Textile Industry Facing New Challenges" Research Journal of International Studies, college of Business Administration, king saud university 2010.

– دراسة (Khorndoker , Abdlmottalib, 2010) (****)، بعنوان

"Determinants of Foreign Direct Investment and ITS Impact on Economic Growth in Developing Countries"

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة التي تحدد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية مع توضيح العلاقة تجريبياً بين النمو الاقتصادي والاستثمار الاجنبي المباشر. خلصت النتائج الي أن معظم الاستثمارات الأجنبية توجه نحو الدول المتقدمة بينما الجزء الأصغر منها يوجه نحو الدول النامية وذلك لعدم توافر عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلي جانب تزايد قدره الاستثمارات الأجنبية في تحقيق النمو الاقتصادي السريع في الدول النامية في حالة توافرها من خلال سد الفجوة بين المدخرات والاستثمارات المحلية.

– دراسة (Justin Barnes,2011 Soeren Jeppesen) (****) بعنوان

"Is attracting foreign direct investment the only route to industrial development in an era of globalization?: The case of the clothing and textiles sector in South Africa"

هدفت الدراسة الي دراسة جدوي الاستراتيجيات التي تؤكد علي أهمية أي من الاستثمار الأجنبي المباشر، ومتابعة استراتيجيات التصدير، والربط بسلاسل (القيمة المضافة)، والحصول علي التراخيص أو استخدام المشاريع المشتركة من اجل تحقيق القدرة التنافسية العالمية. خلصت نتائج الدراسة الي وجود قصور في تمويل صناعة الغزل والنسيج واستحواذ قطاع السيارات علي النصيب الأكبر من جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

– دراسة (Kalir Amogla, 2013) (****)، بعنوان

"Role of Foreign Direct Investment in The Development of Indian Economy".

هدفت هذه الدراسة الي دراسة اتجاهات وأنماط تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلي جانب تقييم تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر علي الاقتصاد الهندي.

(****)Khorndoker, Abdlmottalib Determinants of Foreign Direct Investment and ITS Impact on Economic Growth in Developing Countries" MPRA Paper No. 9457, Jul,2008.

(****)Soeren Jeppesen Justin Barnes, Is attracting foreign direct investment the only route to industrial development in an era of globalization?: The case of the clothing and textiles sector in South Africa.

(****) Kalir Amogla, Role of Foreign Direct Investment in The Development of Indian Economy, 2013.

خلصت نتائج الدراسة الي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دور هام في تعزيز النمو الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية، رغما من تزايد حصة الهند من الاستثمارات الأجنبية إلا أنها تعد أقل من الصين والبرازيل وروسيا وسنغافورا ولكنها الأسرع نمواً من حيث الإنتاج الصناعي حيث أنها تحتوي علي ثالث أكبر تجمع علمي وفني وبشري (قوب عامه).

- دراسة (Sauwaluck Koojaroenprasit, 2014) (SSSS)، بعنوان

"The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth ;ACAS of South Korea A case study of south korea"

هدفت هذه الدراسة إلي تحديد التأثير التجريبي للاستثمار الأجنبي المباشر علي اقتصاد كوريا الجنوبية باستخدام سلسله زمنيه للاقتصاد الكلي كما تؤكد هذه الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس هو المؤثر الوحيد في الاقتصاد الكوري بينما توجد عوامل آخري مثل التصدير وأس المال البشري والاستثمار المحلي كما توضح أيضاً أن تفاعل الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا العالية والمعرفة كان له أثر سلبي علي النمو الاقتصادي في كوريا

خلصت النتائج إلي مدي أهميه الاستثمارات الأجنبية في البلد المضيف حيث تساعد علي توفير فرص عمل وخفض الأسعار نتيجة لارتفاع كفاءة الشركات المستثمرة لرؤوس أموالها مما ساعد علي زيادة فائض المستهلكين وتحسين مستوي المعيش.

- دراسة (Abdelkadir Ali, 2014) (****)، بعنوان

"The impact of Foreign Direct Investment (FDI) on Economic Growth in Algeria"

هدفت هذه الدراسة إلي توضيح ودراسة تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر وغيره من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية علي النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي مع الأخذ في الحسبان القدرة الاستيعابية للدولة المضيفة.

خلصت نتائج الدراسة إلي أن هناك علاقة تكمليه بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر.

(SSSS) Sauwaluck Koojaroenprasit, "The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth ;ACAS of South Korea "A case study of south korea,2014.

(****) Abdelkadir Ali, "The Impact of Asian Investment on Africa's Textile Industries" international journal, vol.8,n6, 2014.

- دراسة (Tang Xiaoyang, 2014) بعنوان

"The Impact of Asian Investment on Africa's Textile Industries"

هدفت الدراسة التي دراسة طرق تطوير التصنيع ذي القيمة المضافة العالية، حيث يساهم في تغيير المجتمعات الزراعية وبالتالي حل مشكلة الفقر المستمر في القارة، في ظل نموذج (flying geese) يتوقع الاقتصاديون ان صناعة المنسوجات قد تساهم بشكل كبير في عملية التصنيع في افريقيا، حيث تربط هذه الصناعة بين سلسلة زراعة القطن وتصنيع المنسوجات والملابس الجاهزة. خلصت هذه الدراسة الي ان تطوير التصنيع يتطلب تنفيذ او تطبيق مجموعة من الاستراتيجيات الشاملة مثل رفع المنافسة الدولية والاستيراد والتصدير للمنتج النهائي والمادة الخام وكذلك توفير مصادر التمويل محلية كانت او اجنبية.

- دراسة (Emmanuel Akban, 2015) (+++++)، بعنوان

"Foreign Direct Investment And industrial Sector performance: Assessing The Log Run Implication on Economic Growth in Nigeria"

هدفت هذه الدراسة الي توضيح تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر وأداء القطاع الصناعي علي النمو الاقتصادي في نيجريا خلال الفتر m من (١٩٨١ / ٢٠١٥) باستخدام معيار الاقتصاد القياسي.

خلصت النتائج إلي أن نيجريا تقوم بشكل كامل بجني فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر علي الرغم من انخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في حين ان مساهمة القطاع الصناعي كانت كافيته لتحفيز النمو الاقتصادي وبالتالي توصي هذه الدراسة بضرورة تحسين البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية حيث يساعد ذلك في تخفيف عبء القطاع الصناعي وخفض التكلفة وبالتالي جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلي نيجريا.

- دراسة (Tarun Kumar Agrawal & Vijay Kumar, 2017) (+++++)، بعنوان:

(+++++) Emmanuel Akban, "Foreign Direct Investment And industrial Sector performance: Assessing The Log Run Implication on Economic Growth in Nigeria", IORS journal of Economics and finance, (IORS & JEF), vol.2, 2015.

(+++++) Tarun Kumar Agrawal & Vijay Kumar, "Contribution of traceability towards attaining sustainability in the textile sector" College of Textile and Clothing Engineering, Soochow University, 215021 Suzhou, China.

" Contribution of traceability towards attaining sustainability in the textile sector."

هدفت الدراسة الي دراسة عوامل الاستدامة لقطاع الغزل والنسيج باعتبار ان عملية التنمية المستدامة تحقق اهداف المرجوة للجبل الحالي دون تحميل الأعباء للأجيال المستقبلية. خلصت النتائج الي وجود علاقة موجبة بين تطور قطاع الصناعات التحويلية عامة وقطاع الغزل والنسيج بصفة خاصة وبين تحقيق التنمية المستدامة في أي دولة، حيث يتمتع بمجموعة من التشابكات الامامية والخلفية مع مختلف القطاعات الاقتصادية.

- دراسة (Madrakhimova Gulasal Ruzimboy Qizi,2020) (٥٥٥٥٥)، بعنوان:

" Analysis of the Role and Current State of the Textile Industry in the Economy of Uzbekistan."

هدفت الدراسة الي دراسة وتحليل دور صناعة الغزل والنسيج والوضع الحالي لها في دولة أوزباكستان، باعتبار ان القطاع الصناعي هو المحرك الرئيسي والرائد في تحقيق التنمية الاقتصادية في أي دولة من دول العالم، كما اشارت الي ان تراجع قطاع الصناعة دليل علي التدهور الاقتصادي في أي بلد ما.

خلصت نتائج الدراسة الي ان وفرة المواد الخام في أوزبكستان، وانخفاض العمل، واستخدام التكنولوجيا الحديثة كل ذلك ساهم زيادة حجم الناتج لصناعة الغزل والنسيج، كما ان الاهتمام التي تولية الحكومة لقطاع الصناعة ساعد علي تحسين مستوي الجودة بالنسبة للمنتجات الصناعية الامر الذي حقق الانتشار في المعارض الدولية وكذلك زيادة حجم الصادرات السلعية.

خلاصة الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصناعة، الصناعات التحويلية، ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية قطاع الصناعات التحويلية في كلاً من الدول المتقدمة والنامية، وخاصة في الدول النامية التي تعاني من ندرة مصادر التمويل وتزايد فجوة

(٥٥٥٥٥) Madrakhimova Gulasal Ruzimboy Qizi, Analysis of the Role and Current State of the Textile Industry in the Economy of Uzbekistan', center for international Governance Innovation,2020.

الموارد المحلية، وقد هدفت معظم الدراسات السابقة الي تقييم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية قطاع الصناعات التحويلية بصة عامة وتنمية قطاع الغزل والنسيج بصفة خاصة، حيث يتمتع بميزه تنافسية مرتفعة تميزه عن غيره من الصناعات الاخرى

وقد اعتمدت معظم الدراسات السابقة علي نماذج مختلفة لتقييم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية قطاع الغزل والنسيج ، منها نموذج متجه تصحيح الاخطاء (VECM)، وطريقة التكامل المشترك لجوهانسن.

وقد أكدت نتائج الدراسات السابقة علي أهمية الدور الذي يلعبها الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام، وتنمية قطاع الصناعات التحويلية وصناعة الغزل والنسيج بشكل خاص.

وحيث أكدت استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٢٠ / ٢٠٣٠ لمصر علي أهمية تنمية قطاع الصناعة باعتباره الرائد في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتشجيع وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها نحو القطاعات الأكثر أهمية، ونظراً لأهمية صناعة الغزل والنسيج لما لها من روابط امامية وخلفية، وقدمها، وامتلاك مصر لثروة رأسمالية وبشرية بها، بات من الضروري دراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية هذه الصناعة.

- مشكلة الدراسة:

تتبلور مشكلة الدراسة في الانخفاض النسبي لمعدل نمو صناعة الغزل والنسيج، رغم تزايد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الي قطاع الصناعة ورغم منحه العديد من التيسيرات.

٤- أهمية الدراسة

ترجع أهمية الدراسة إلي أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وما يلعبه من دور في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد المستضيف (مصر) لرأس المال. حيث يعد مصدر رئيسي من مصادر تمويل فجوة الموارد المحلية، بالإضافة الي أهمية صناعة الغزل والنسيج كأحد أهم الصناعات الاقتصادية المستوعبة للعمالة والمولدة للقيمة المضافة في الاقتصاد المصري. وبالتالي تزداد أهمية دراسة وتقييم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية صناعة الغزل والنسيج.

٥- هدف الدراسة

- القاء الضوء علي أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية.
- دراسة تطور تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى مصر وعلاقته بالبيئة التشريعية والاقتصادية والسياسية.
- دراسة واقع وتقييم معدلات أداء صناعة الغزل والنسيج في مصر خلال الفترة من ١٩٩٠ وحتى ٢٠٢٠.
- تقييم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية صناعة الغزل والنسيج.

٦- فروض الدراسة

- تقوم الدراسة علي اختبار الفرض التالي:
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو فى صناعة الغزل والنسيج.

٧- منهجية الدراسة

يعتمد البحث علي إستخدام الإسلوب العلمي لتناول الظواهر الإقتصادية متضمناً الأسلوب الوصفي التحليلي حيث يتمثل في تجميع البيانات الخاصه بالدراسة من المصادر الرسمية المختلفه وتحليلها تحليلاً يتفق مع النظرية الإقتصادية وذلك لتحديد اتجاه المتغيرات وتطورها خلال فترة الدراسة، بالإضافة الي استخدام الاسلوب الكمي الذي يقوم علي إستخدام الأساليب الإحصائية المناسبه لتحليل العلاقة وإختبار فروض الدراسة ثم استخلاص بعض النتائج والتوصيات التي يقترحها هذا البحث لإستمرار عملية البحث والدراسة .

٨- حدود الدراسة

تقتصر الدراسة علي دراسة وتحليل العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر وتطوير صناعة الغزل والنسيج فى الاقتصاد المصري خلال الفترة من (١٩٩٠ الي ٢٠٢٠) حيث تبنت الحكومة المصرية برنامج للإصلاح الاقتصادي منذ عام ١٩٩١ واستمرت حتي الآن بمجهودات مختلفة تجاه الخصخصة ومنح المزيد من التيسيرات للاستثمار الأجنبي والمحلي.

٩- هيكل الدراسة

اشتملت الدراسة علي ثلاثة أجزاء بالاضافة الي والنتائج والتوصيات، وذلك علي النحو التالي:

١/ ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوره في مصر وأهميته وعلاقته بالتنمية الاقتصادية.

٢/ واقع وتطور صناعة الغزل والنسيج في مصر خلال الفترة من ١٩٩٠/٢٠٢٢.

٣/ تقييم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو صناعة الغزل والنسيج.

٤/النتائج والتوصيات

١/ ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته وتطوره في مصر وعلاقته بالتنمية الاقتصادية:

١/١ ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته وعلاقته بالتنمية الاقتصادية:

تعتبر عملية التنمية الاقتصادية هي نقطة الانطلاق الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، ولكن يتوقف نجاحها علي مجموعه من مصادر التمويل المحلية (المدخرات المحلية، لإيرادات الحكومية، القروض المحلية)، وكذلك مصادر التمويل الأجنبية (القروض الأجنبية، الإعانات الأجنبية، الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر)، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم هذه مصادر التمويل الأجنبية نظراً لتفانم ازمة الديونية الخارجية في مصر، وتزايد حدة فجوة الموارد، إضافة الي تيسير الحصول علي الفن الانتاجي المتقدم المصاحب لهذه الاستثمارات، ذلك علي الرغم من الجدل الدائر حول جدواه بالنسبة للدولة المضيفة لرأس المال، الا انه لا يمكن تقليص دوره في التنمية الاقتصادية باعتباره المحرك الرئيسي للنشاط الإنتاجي في القطاعات المختلفة وخاصة في الدول النامية التي تعاني من ندرة مصادر التمويل المحلية.

ولم يكن هناك تعريف واضح ومحدد للاستثمار الاجنبي المباشر منذ أن تم تداول هذا المصطلح بل تعددت التعريفات التي تناولت الاستثمار الاجنبي المباشر، وكذلك سواء من الاشخاص أي (الخبراء الاقتصاديين) أو من جانب المنظمات والهيئات الدولية، ولكن تشترك العديد من هذه التعريفات من حيث التركيز علي نسبة ملكية المستثمر الاجنبي في رأس مال المشروع، وعلي عنصر القدرة والمشاركة في ادارة المشروعات.

وقد اشار بعض الباحثين أن الاستثمار الاجنبي المباشر يحدث عند امتلاك شخص أو مؤسسه من دولة، أصولاً في دولة اخري له القدرة علي ادارتها من هنا كان توافر عنصر القدرة علي الادارة عنصر اساسي ومميز للاستثمار الاجنبي المباشر (*****).

ويعرف (Lindr & Pugel) الاستثمار الاجنبي المباشر بانه سيطرة المستثمر الاجنبي علي نسبه من ملكية المشروعات او الشركات في البلد المضيف بحيث لا تقل هذه النسبة عن 10% من راس مال تلك المشروع بما يمكنهم من المشاركة في الادارة. (+++++)

كما عرف (Hess & ross) الاستثمار الاجنبي المباشر بانه انشاء مشروعات جديده في البلد المضيفه او الاستثمار في راس المال الثابت الممثل في العدد والآلات أو شراء المستثمرين الاجانب لشركات محليه قائمه في الدولة المضيفه حيث اكد ايضا ان نسبة الملكية في المشروع لا تقل عن 10% من أصول الشركة. (+++++)

واعتمد كيند ليبرجر (Kindleberger) في تعريفه للاستثمار الاجنبي المباشر علي اعتبار بانه ما هو الا انتقال لرؤوس الاموال طويله الاجل، وبناء علي ذلك يعرف الاستثمار الاجنبي المباشر بانه تدفق مالي مباشر طويل الاجل من شركه محليه في دوله مستثمره الي مشروع اجنبي في دوله مضيفه علي ان تمتلك الشركة رقابة حقيقة وسلطه فعلية في ادارة المشروع. (SSSSSS)

كما عرف دانينغ (Dunning) الاستثمار الاجنبي المباشر بانه صفقة كامله تتضمن تنظيم انشاء المشروعات، وتوريد التكنولوجيا والخبرات التنظيمية والادارية وتأهيل الكوادر. كما يري "دانينغ" أن الخاصية الفريدة في حركة راس المال الدولي الخاص تتركز في أنه غالبا ما يكون مالكا للخبرات والمعارف التي لا يمكن أن تجتاز الحدود الوطنية بطريقه أخري. (*****)

(*****)Kenworthy,J.L,1997."Foreign Direct Investment in Egypt: problems and prospects" Development Economic policy Reform Analysis Project (DERPA),22nd.

(*****) Pter H. lindert and Tomas A. Pugel " International Economy,' 10th EDITION 1996,p . 3.

(+++++) Hess, P and c. Ross" Economic Development; Theories Evidence and Policies" the Dryden press Harcourt Barce college publisher, USA,1997,page490

(§§§§§)Robert E. Lipsey (2001)," Foreign Direct investment operation of multinational firms: concepts, History, and Data, NBER working paper series, December, p8,9.

(*****) مي محسن ميروك ابراهيم ، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر علي توفير فرص عمل في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر خلال الفترة (١٩٩١- ٢٠٠٨) ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢.

ووفقاً للمؤسسات الدولية عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) الاستثمار علي انه علاقة طويل الأجل بين طرفين أحدهما المستثمر المباشر وقد يكون هذا المستثمر شخص او هيئه عامه او خاصه والطرف الاخر هي الشركة او المؤسسة الام في بلد اخر غير البلد المقيم بها المستثمر، ولا تقتصر هذه العلاقة علي المساهمة في رأس المال بل تعكس تمتع المستثمر بدرجة كبيره من النفوذ في ادارة المؤسسة ولذلك يجب أن لا تقل نسبة المساهمة عن 10% من اجمالي راس المال أو قوة التصويت(+++++).

كما عرف صندوق النقد الدولي (IMF) الاستثمار الاجنبي المباشر بانه كيان او مجموعه من الكيانات المرتبطة مع بعضها البعض والقادرة علي ممارسة السيطرة أو درجة كبيره من النفوذ علي كيان اخر مقيم في اقتصاد اخر، ووفقاً للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يجب أن يمتلك المستثمر الاجنبي ١٠% من الحقوق التصويتية بالمؤسسة(+++++).

وانتهى مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD الى تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر بانه علاقه طويلة الأجل تعكس مصالح دائمه، وقدره علي التحكم الاداري بين مؤسسه او شركه في بلد ما ومؤسسه او مشروع في بلد اخر، وعادة ما تأخذ الملكية شكل حصه في راس المال بحيث لا تقل عن ١٠% من الاسهم العادية أو القوه التصويتية في مجلس الادارة(+++++).

وفي مصر يعرف البنك الاهلي المصري الاستثمار الاجنبي المباشر بأنه ذلك النشاط الذي يقوم علي مجموعه من التحويلات التي ترد من الخارج في صوره عينيه او نقديه او كلاهما بهدف اقامة مشروعات وتحقيق ارباح، وعادة ما تضمن الدولة لهذه الاستثمار امكانية تحويل ارباحها، ودخولها للخارج في حالة نجاحها وتحقيق فائض اقتصادي من جراء نشاطها داخل البلاد وذلك مقابل ما تسهم به هذه الاستثمارات في توفير المواد والخبرات ونقل التكنولوجيا.(+++++).

(+++++) عمرو عادل فؤاد أمين، "مزايا ومخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر"، كلية التجارة، جامعة الأزهر ٢٠١١.

(+++++) ريم محمد كامل، "البنية التحتية في مصر ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي" المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الاول، عين شمس ٢٠١٤.

(+++++) محمد السيد أبو السعود، "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره علي قطاع الغزل والنسيج في مصر دراسة تطبيقية"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ٢٠٠٦.

(+++++) "البنك الأهلي المصري" تحليل اتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤، النشرة الاقتصادية العدد الرابع_جامعة المنوفية مجلد ٧ سنة ٢٠٠٤ ص ٨٤.

ووفقاً لتعريف البنك المركزي المصرى للاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارته عن الاستثمار الخاص بممارسة الأموال الأجنبية لأنشطة في دول أخرى سواء كانت هذه الأنشطة في مجال الصناعات التحويلية أو الاستخراجية، شريطة انتقال الخبرات والتقنيات إلى الدول المضيفة(+++++).

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن تلخيص تعريف شامل للاستثمار الاجنبي المباشر علي انه ذلك النشاط الذي يقوم به شخصا طبيعيا او معنويا بحيث يخضع هذا النشاط لسيطرة من جانب الشركة او المؤسسة في الدولة الام سواء كان ذلك عن طريق ملكيته للمشروع بشكل كامل او عن طريق تملك هذا المستثمر لنسبه من راس مال المشروع بحيث لا تقل هذه النسبة عن ١٠% من راس مال المشروع وبما يسمح له بالسيطرة علي ادارة المشروع.

أما اشكال وصور الاستثمار الاجنبي المباشر فقد تعددت، من حيث ممارسته للنشاط الاقتصادي من صناعه، وزراعته، وخدماته، كما تختلف باختلاف المستثمر من حيث كونه شخصا طبيعياً أو معنوياً، ومن حيث كون الاستثمار في صورته نقديه أو عينيه، ومن حيث نسبة المشاركة في رأس المال والمشاركة الوطنية. (+++++)

ويمكن عرض صور مختلفة للاستثمار الاجنبي المباشر وفقاً لملكية المشروع أو النشاط وطبيعته، وكذلك من حيث الدوافع ويصنف الاستثمار من حيث طبيعة النشاط او المشروع الاستثماري الى الاستثمارات الاجنبية الخاصة وهى عبارته عن تلك المشروعات التي يمتلكها مستثمر اجنبي بشكل كامل (SSSSSSSS)، والاستثمارات الاجنبية المباشرة الثنائية (Joint)

وهو الاستثمار القائم علي اساس المشاركة بين راس المال الوطني والاجنبي عام او خاص او الاثنين معا(*****)، واخيراً الاستثمار الاجنبي المباشر في شكل شركات متعددة الجنسيات وتعتبر هذه الشركات من اهم الظواهر التي سادت العالم في العصر الحديث حيث تتركز المقرات الرئيسية لهذه

(+++++) البنك المركزي المصري. النشرة الاقتصادية، إصدارات مختلفة.

(+++++) محمد نظير بسيوني " الاستثمارات الاجنبية المباشرة " كلية التجارة جامعة عين شمس، ١٩٩٥ ص ٢

(SSSSSSSS) علي عبد الوهاب إبراهيم نجا، " الاستثمار الأجنبي المباشر وآثره علي التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة (١٩٧٠/١٩٩٠)، رسالة ماجستير، كلية تجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٥.

(*****) ريم علي محمد كامل "، مرجع سبق ذكره.

الشركات في عدد محدود من دول العالم مثل الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا الغربية واليابان (+++++).

وقد حظي الاستثمار الاجنبي المباشر باهتمام كبير من جانب العديد من الاقتصاديين الذين قدموا عدة نظريات تفسر دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر (+++++).

ومن اهم النظريات المفسرة لسلوك الاستثمار الاجنبي المباشر:

- نظرية الموقع (الخصائص المميزة للدولة المضيفة):

ترتكز هذه النظرية علي الدوافع والعوامل التي تدعو الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الخارج، وهي الدوافع المتعلقة بالمزايا المكانية للدولة المضيفة للاستثمار (SSSSSSSS)، وتتمثل في.

- عوامل مرتبطة بتكاليف الانتاج: مثل تكاليف الحصول علي المادة الخام او الموارد الاولية وتكلفه الايدي العاملة وتكاليف النقل والسلع الوسيطة والتسهيلات الانتاجية الأخرى.
- عوامل مرتبطة بحجم السوق: مثل حجم السوق ومدى اتساعه ونموه وكذلك درجة المنافسة ومدى توافر منافذ التوزيع وكالات الاعلام.
- عوامل مرتبطة بمناخ الاستثمار: مثل مدى تحقق الاستقرار السياسي ومدى استقرار سعر الصرف ونظام الضرائب والتأمينات والحوافز والضمانات المقدمة للمستثمرين الاجانب ومدى قبول هذا الاستثمار بالبلد المضيف.

كما توجد مجموعه من العوامل المتعلقة بحجم الارياح المتوقعة، مدى حرية تحويل رؤوس الاموال للخارج، وكذلك الموقع الجغرافي للبلد المضيفة لهذه الاستثمارات - نظرية الموقع المعدلة (Geo-business) (*****):

تعتبر هذه النظرية امتداد لنظرية الموقع ويعود الفضل في تطويرها الي الاقتصاديين (روبوك و سيموندس) حيث تهتم بتحديد موقع الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر الي

(+++++) د. هاني رزق بركات ، الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في تنمية الاقتصاد المصري^١ بحث، الناشر كلية التجارة بالاسماعيلية، جامعة قناة السويس، ٢٠١٨.

(١) محمد فتحي صقر ، الامااط السلوكية للشركات عابرة القوميات وتأثيرها علي مستويات التشغيل في الدول النامية ، المؤتمر الاول لقسم اقتصاد ٢٠/٢٢، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٩.

(SSSSSSSS) رضا عبد السلام، الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة، بحث، جامعة المنصورة، ٢٠٠١.

(*****) محمود رأفت موسى شحاته، " الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره علي النمو الاقتصادي بالتطبيق علي التجربة المصرية، دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٦.

جانب مجموعة من المحددات الأخرى التي تؤثر علي الاستثمارات الأجنبية (خصائص المنتج أو السلعة، العلاقات الدولية للدول المضيفة مع الدول الأخرى).

- نظرية عدم كمال السوق:

قد تم صياغة هذه النظرية عام ١٩٦٠ وكان من أهم روادها الاقتصادي الكندي "استيفن هيمر" الذي حاول تفسير اسباب اتجاه الشركات للاستثمار خارج حدودها منطلقا من فكرة الاسواق الغير تامه حيث تقترض هذه النظرية غياب المنافسة الكاملة في اسواق الدول النامية بالإضافة الي نقص المعروض من السلع بها ،كما تقترض ايضا ان الشركات المحلية في الدول المضيفة ليس لها القدرة علي منافسة الشركات الاجنبية في مختلف مجالات الانشطة الاقتصادية وعلي ذلك فان هذه النظرية تشير الي ان تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشر الي الدول النامية يتوقف علي مجموعه من العوامل (+++++) الا وهي.

- تفوق الشركات متعددة الجنسية في المجال التكنولوجي:
- وجود اختلافات جوهريه بين منتجات الشركات متعددة الجنسيات والشركات الوطنية
- ارتفاع الرسوم الجمركية التي تفرضها الدول المضيفة مما يقف عائقا امام تصدير منتجات تلك الشركات من الدولة الام الي الدولة المضيفة
- وجود تسهيلات وامتيازات جمركية وضريبية ومالية ممنوحة من حكومات الدول المضيفة لجذب تلك الاستثمارات
- اعتماد الشركات متعددة الجنسية علي المهارات الادارية والفنية والتسويقية والانتاجية والادارية بدرجة اكثر كفاءة من مثيلاتها في الشركات الوطنية

- نظرية الميزة الاحتكارية (الانتقائية):

تقوم هذه النظرية علي فكره أن الشركات متعددة الجنسية لديها ما يميزها من امكانيات وقدرات خاصه عن غيرها من الشركات المحلية بالدولة المضيفة لتلك الاستثمارات، وظهر هذا

النموذج في تحليل ستيفن هايمر الذي اعتمد علي ان الدافع الاساسي للاستثمار في الخارج هو رغبة تلك الشركات في السيطرة علي السوق المحلي بالدول المضيفة.

كما اشار كل من روبوك وسيموندس ان الاستثمارات الاجنبية تتأثر بثلاث عوامل وهي مجموعه من العوامل المتعلقة بالسلعة او المنتج واخري متعلقة بالمركز التنافسي واخيرا عوامل مرتبطة بخصائص مميّزه للدولة الام.

ومما سبق يمكن القول أن أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر (دوافع المستثمرين) تتمثل في الاستفادة من مختلف الفرص المتاحة في الدولة المضيفة لرأس المال مثل الانخفاض النسبي لتكلفة عوامل الإنتاج بما يساعد علي تحقيق أرباح إضافية تفوق الربح الذي يمكن ان يحققه في البلد الأصلي، وايضاً الاستفادة من الظروف البيئية والعلمية والصناعية التي تتمتع بها الدول المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر، توفير أسواق جديدة لمنتجات الشركات الدولية مع تسويق الفائض منها والتي لا يستطيع سوق البلد الأصلي أن يستوعبها، ناهيك عن الاستفادة من الحوافز والتسهيلات التي تقدمها الدول المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر أو الاعفاء الضريبي والذي يصعب الحصول عليه في الدول الصناعية المتقدمة.

وتتمثل أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لمصر في سد الفجوة الادخارية الناتجة عن انخفاض مستويات الدخل، مما يجعلها غير قادرة علي تمويل الاستثمارات المخطط لها من خلال هذه المدخرات المحلية، والحد من مخاطر القروض الأجنبية وما تحمله من أعباء ولا سيما بعد تزايد المديونية الخارجية لمصر، كما يساهم في زيادة التراكم في راس المال الثابت، وتوفير متطلبات أو احتياجات السوق المحلي بدلاً من الاستيراد كما تساهم في زيادة الصادرات بما يعمل علي تحسين ميزان مدفوعاتها، إضافة الى توفير السلع بأعلى جودة وأقل سعر عن نظيرتها المستوردة، إلي جانب تحسين فرص العمل نظراً لنقل الخبرات الإدارية والفنية لتدريب العمالة من أجل رفع وتحسين مستوي الأداء، إضافة الى رفع القيمة المضافة للمشروعات الاقتصادية الأخرى من خلال خلق مناخ انتاجي تنافسي.

وفي ضوء ماسبق وما تتميز به مصر من مجموعة من الخصائص بعضها يتعلق بالظروف البيئية والمؤسسية والتشريعية والأخرى يتعلق بالجانب الاقتصادي والتي تجعلها هدف للاستثمار الاجنبي.

فمن حيث الموقع تحتل مصر مكانة متميزة بين ثلاث قارات إضافة الي المناخ المعتدل، أما الموارد الاقتصادية فتتميز مصر بوفرة العمالة الرخيصة، ومخزون من مصادر الطاقة الرخيصة (الغاز الطبيعي)، إضافة الي تطوير المناطق الصناعية سواء الحرة أو الخاصة، والقيام بعمليات إحلال وتحديث مشروعات البنية التحتية والمرافق العامة.

ومن ناحية البيئة التشريعية والمؤسسية فقد تم تعديل الإجراءات والقوانين المنظمة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال انشاء وزارة جديدة للاستثمار ، كما تم اصلاح النظام الضريبي والجمركي إضافة الي القطاع المصرفي واتخاذ العديد من القوانين والاجراءات للعمل علي تهيئة مناخ جاذب للاستثمار الأجنبي (#####). مثل (تحرير الجنيه المصري امام العملات الأجنبية)، الي جانب مجموعة من القرارات التي اشتملها قانون الاستثمار الجديد لعام ٢٠١٧ والتي تنص علي:

- المساواة في المعاملة بين المستثمرين الأجانب والمحليين
- منح المستثمرين الاجانب حق الإقامة طوال مدة المشروع
- حماية المشروعات الأجنبية من التأميم أو الاستيلاء الا بأمر قضائي
- منح المستثمر الأجنبي حق تحويل الأرباح للخارج
- منح المستثمرين الأجانب الأحقية في تعيين عماله أجانب بنسبه لا تتعدي ٢٠% من اجمالي المشتغلين في حالة عدم توفر العمالة المحلية الملائمة

بعد العرض السابق لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له، واهميته ومناخ الاستثمار فى مصر بات من الضروري دراسة وتحليل تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٠) تمهيداً لتقييم دور الاستثمار الأجنبي في تنمية صناعة الغزل والنسيج.

٢/١- تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر:

في اطار ما سبق من إجراءات وتشريعات سيتم عرض ودراسة تطور تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر على مصر خلال فترة الدراسة للانمام بأثر البيئة الاقتصادية والتشريعية والسياسية على

(#####) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، الاجراءات المصرية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة اتجاهات محلية، العدد ٢٥، ١٥ يوليو، ٢٠٢٠،
(<https://idsc.gov.eg/Upload/DocumentLibrary/Attachment>)

تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى مصر خلال فترة الدراسة وسيتم ذلك على فترتين (\$\$\$\$\$\$) الفترة الاولى من ١٩٩٠/٢٠١٥ والفترة الثانية من ٢٠١٥/٢٠١٩ على النحو التالي:
جدول رقم (١/١) تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥)

المسنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر (القيمة بالمليار دولار)	معدل نمو	الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %
١٩٩٠	٧٣٤	-	١.٧
١٩٩١	٩٥٣	-٠.٦٥	٠.٦٨
١٩٩٢	٤٥٩	٠.٨١	١.٠٩
١٩٩٣	٤٩٣	٠.٠٧	١.٠٥
١٩٩٤	٢١٦	-٠.٧٤	٢.٤٢
١٩٩٥	٥٩٨	٣.٧	٠.٩٩
١٩٩٦	٦٣٦	٠.٠٦	٠.٩٤
١٩٩٧	٨٩١	٠.٤	١.١٣
١٩٩٨	١.٠٨	-٠.٧٩	١.١٢
١٩٩٩	١.٠٧	-٠.٠٩	١.١٧
٢٠٠٠	١.٢٤	٠.١٥	١.٢٣
٢٠٠١	٥١٠	٣.٣	٠.٥٢
٢٠٠٢	٦٤٧.٧	-٠.٨	٠.٧٣
٢٠٠٣	٢٣٧	٠.١٦	١.٥٨
٢٠٠٤	١.٢٥.٣٣	٧.١٧	٥.٩٩
٢٠٠٥	٥٣٨	-٠.٤	٦.٥٣
٢٠٠٦	١.١١	-٠.٢٤	٨.٨٧
٢٠٠٧	١.١٦	-٠.٤٢	٥.٨٣
٢٠٠٨	٩٤٩	٠.٤٩	٣.٥٥
٢٠٠٩	٦٧١	٠.١٤	٢.١٩
٢٠١٠	٦٣٩	٠.٤٤	٢.٩١-
٢٠١١	٤٨٣	-٠.٢٤	١.٠١
٢٠١٢	٢.٨	-٠.٤٢	١.٤٦
٢٠١٣	٤.١٩	٠.٤٩	١.٥٨
٢٠١٤	٤.٧٨	٠.١٤	٢.٠٨
٢٠١٥	٦.٨٩	٠.٤٤	-

المصدر:- بيانات العمود (٣،١) من البنك الدولي <https://www.albankaldawli.org/ar/home> - بيانات العمود الثاني محسوبة بمعرفة الباحث .

تشير بيانات الجدول السابق الي أن التسعينات من القرن الماضي شهدت تذبذب في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغ ٢٥٣ مليون دولار عام ١٩٩١ بعد ان وصل نحو ٧٣٤ مليون

دولار عام ١٩٩٠ وقد يرجع ذلك الي اندلاع حرب الخليج ومن ثم عدم الاستقرار السياسي ثم ما لبث في التزايد حتي عام ١٩٩٩ باستثناء عام ١٩٩٤. هذا ولم تتعدي قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر ١.١% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩ وهو ما يشير الي ضآلة حصة مصر من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب قيام حرب الخليج الثانية وما تبعها من تداعيات تمثلت في ارتفاع معدلات التضخم والبطالة وظهور حالة من الركود الاقتصادي، وبإصدار قانون حوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ تزايدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من ١.٠٨ مليار دولار عام ١٩٩٨ الي ١.٠٧ مليار دولار عام ١٩٩٩ ، ثم تلا ذلك اتخاذ مجموعة من القرارات المكملة، التي كانت تستهدف استحداث أنشطة لم تكن قائمة واطافة أنشطة جديدة الي مجالات او صناعات كانت قائمة بالفعل ومنتجة بضمانات وحوافز للاستثمار الأجنبي المباشر المنصوص عليها بالقانون، وهو ما انعكس في الفترة التالية.

حيث شهد عام ٢٠٠٠ تزايد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث سجل ما يقرب من ١.٢٤ مليار دولار مقارنة ١.٠٧ مليار دولار عام ١٩٩٩ الا أن هذا التزايد لم يستمر طويلاً بل أخذ في الانخفاض الي ٥١٠ مليون دولار عام ٢٠٠١، ثم ارتفع قليلاً الي ٦٤٧ مليون دولار عام ٢٠٠٢ مالمبس أن انخفض الي حوالي ٢٣٧ مليون دولار عام ٢٠٠٣ نتيجة لتأثر مصر بهجمات ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١.

ومع نهاية عام ٢٠٠٣ تم تعيين حكومة جديدة اتخذت مجموعة من القرارات كان اهمها تعويم سعر الصرف، مما كان له اثر إيجابي علي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منذ عام ٢٠٠٤ والذي بلغ نحو ١٢٥.٣٣ مليون دولار، ثم عاود الانخفاض حتي عام ٢٠٠٧ ، ثم أخذ في التزايد بدءاً من ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠١٥ بإستثناء عامي ٢٠١١، ٢٠١٢ حيث حقق معدل نمو الاستثمار الاجنبي المباشر قيماً سالبة، حيث مرت مصر في تلك الفترة بحالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني نتيجة للاحتجاجات العمالية التي صاحبت ثورة ٢٥ يناير وما كان له من اثر سلبي علي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبتحسن تلك الظروف مع بداية عام ٢٠١٢ وعقد مؤتمر مصر الاقتصادي ازداد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ليلبغ نحو ٢.٨ مليار دولار في نفس العام

واستمرت تلك الزيادة حيث بلغ نحو ٦.٨٩ مليار دولار عام ٢٠١٥ وذلك بسبب الدعم العربي والدولي لمصر في هذه الفترة وأملاً في تحسن الأوضاع السياسية والاقتصادية بمصر وهو ما يتضح في بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (٢/١) تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر (القيمة بالمليار دولار)	معدل النمو	الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
٢٠١٥/٢٠١٤	٦.٤	-٠.٧	١.٦
٢٠١٦/٢٠١٥	٦.٩	٠.٧٨	٢.٥
٢٠١٧/٢٠١٦	٧.٩	١.٤٤	٢.٣
٢٠١٨/٢٠١٧	٧.٧	-٠.٢٥	٢.٥
٢٠١٩/٢٠١٨	٥.٩	-٠.٢٣	٣.٣

المصدر: - بيانات العمود الأول والثالث البنك المركزي المصري

(<https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/default.aspx>)

- بيانات العمود الثاني محسوبة بواسطة الباحث

شهدت السنوات المالية الثلاثة الأولى من الفترة (٢٠١٤/٢٠١٥ حتى ٢٠١٨/٢٠١٩) كما موضح بالجدول السابق تزايد ملحوظ في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بعد تعيين حكومة جديدة وحدوث بعض الاستقرار وتشريع القوانين المحفزة والداعمة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحسين بيئة الأعمال في مصر، إلا أنه سريعا ما انخفضت تلك المؤشرات نتيجة لحدوث بعض التوترات العالمية وتصادم نزعة الحماية التجارية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة صياغة موقعها التجاري بينها وبين العديد من الدول والأسواق وخاصة مع الصين والتي عادة ما تحد من تحركات رؤوس الأموال فانخفضت تلك الاستثمارات من ٧.٩ مليار دولار عام ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى ٥.٩ مليار دولار عام ٢٠١٩/٢٠١٨.

- التوزيع القطاعي لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يوضح الجدول التالي صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الي قطاع الصناعة وقطاع البترول وبعض القطاعات الخدمية الأخرى وخلال الفترة المالي (٢٠٠٤/٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠/٢٠١١)

القيمة الجدول رقم (٣/١) التوزيع القطاعي لصافي تدفقات الإستثمار الاجنبي المباشر خلال
الفترة (٢٠٠٤/٢٠٠٥ - ٢٠١١/٢٠١٠) (القيمة بالمليون دولار)

٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠٠٧ ٢٠٠٨/	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٤ ٢٠٠٥/	البيان
٢.٦٩٠.٤	٢.٣١٤.٩	٦.٣٦٨.٤	٥,٢٢٧.٢	٣,٣٤٧.٨	٩٢٥.٦	تأسيس شركات جديدة وزيادة رؤوس الاموال المصدرة
٤,٥٦.٣	٨,٥١.٩	١٥,٢٦.٩	١٠,٥٤.٦	١٢,٩٦.٨	١٣.٧	قطاع الصناعة
١٧٣.١	٣٠٣.٥	٢٣٣٧.٠	٢٧٧٢.٢	٩٠٥.٧	٣٩٠.٨	طرح الأصول والشركات لغير المقيمين
٣٠٥.٣	١٣٨.٤	٣٩٤.٩	٣٩.٠	٢٥.٧	١٦,٥	الاستثمارات العقارية
٣.٣٨٩.٤	٥.٣٥٦.٦	٤.١٣٦.٢	٣,٠١٤.٨	١,٨٣٢.٢	٢,٥٤٠.٢	قطاع البترول
٦,٧٥٨.٢	٨,١١٣.٤	١٣.٢٣٦.٥	١١,٠٥٣.٢	٦,١١١.٤	٣,٨٧٣.١	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

<https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/default.aspx>

المصدر: البنك المركزي المصري

شهدت الفترة من ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وحتى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ تزايد ملحوظ في تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث وصلت اقصاها في العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ والذي بلغ نحو ١٣,٢٦.٥ مليار دولار كما شهدت تلك الفترة تزايد لنصيب قطاع الصناعة من صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث سجلت نحو ١.٥٢٦.٩ مليار دولار حيث يعتبر ثالث اكبر القطاعات الاقتصادية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ويعتبر قطاع البترول من اكثر القطاعات المستحوذة علي الرصيد الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر حيث استحوذ علي ما يقرب من ٤.٢ مليار دولار خلال نفس العام، كما يتضح من جدول (١/٣) استحواذ قطاع تأسيس الشركات الجديدة علي ما يقرب من ٦,٣ مليار دولا من صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بينما بلغت حصيلة كل من طرح الشركات والأصول الإنتاجية وكذلك قطاع العقارات خلال نفس العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ علي ما يقرب من ٣.٩٤٩ مليون دولار ٢.٣٣٧ مليار دولار علي التوالي، ثم تلا عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ انخفاض كلاً من صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الي مصر ومن ثم نصيب كل القطاعات الاقتصادية ولا سيما حصة طرح الأصول والشركات لغير المقيمين وتأسيس الشركات الجديدة مما كان له أثره السلبي علي النمو الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، وهو ما استمر حتي عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ ثم أخذ في التحسن منذ عام

٢٠١٢/٢٠١١ ، ولكن رغم ذلك تذبذب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من ٢٠١١ حتى ٢٠١٩ وقد يرجع ذلك الى التطورات السياسية التي مرت بها البلاد كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم (٤/١) التوزيع القطاعي لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (٢٠١٢/٢٠١١ - ٢٠١٩/٢٠١٨)

(القيمة بالمليون دولار)

٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١	البيان
١٠١٤٣.٦	٨٨٥٩.١	١٨١٣.٥	٦٧١٠.٧	٧٣٣٢.٤	٧٨١٤.٨	٦٦٠٦.٥	٧٠١٠.١	قطاع البترول
١٦٢٨.٨	١٣١٤.٣	٥٠.٤	٤٣٣.٢	٢٨٢.٦	٢١٥.٣	٢٦١.٠	٧٣٢.٦	قطاع صناعي
٤٥	١٥.٣	.٢	.٧	٢.٨	٢٥.٨	١٣٩	٨٠.٧	قطاع زراعي
٣٢٩٤.٤	١٤٥٦.٠	٣٧٥.٤	١٢٩٩.٦	١٢٥٩.٥	٤٣.١	٧٣٩.٨	٢١٩٦.٦	قطاع خدمي
١٦٣٩٣.٥	١٣١٦٣.١	٣٤٣١.٠	٢٩٠٤.٧	١٢٥٤٦.١	١٠٨٩٢.٩	٩٦٠١٤.٥	١١٧٦٨.١	اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

<https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/default.aspx>

المصدر: البنك المركزي المصري

يوضح الجدول السابق تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ حتى ٢٠١٩/٢٠١٨ ، حيث تشير تلك البيانات الى حدوث تراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من ١١,٧٦٨.١ مليون دولار عام ٢٠١٢/٢٠١١ الي ٩,٦٠١٤.٥ مليون دولار عام ٢٠١٣/ ٢٠١٢ متأثراً باندلاع ثورة ٢٥ يناير، ومع استقرار الأوضاع السياسية والأمنية بحلول عام ٢٠١٣ / ٢٠١٤ عادت الثقة بين المستثمرين الأجانب والعرب في استقرار الأوضاع السياسية في مصر كما ان تعديل القوانين والتشريعات المنظمة لحركة الاستثمار عملت علي تحسين مناخ الاستثمار مما ساهم في زيادة جذب واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية حيث زادت جملة الاستثمارات الأجنبية من ١٠٨٩٢.١ مليون دولار عام ٢٠١٣/٢٠١٤ الي ١٢٥٤٦٧ مليون دولار عام ٢٠١٤/٢٠١٥.

نستخلص من هذه البيانات تزايد نصيب قطاع البترول والقطاع الخدمي من الاستثمار الأجنبي المباشر بينما انخفاض نصيب القطاع الصناعي من اجمالي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بتلك القطاعات كما توضح تأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعدم الاستقرار السياسي، حيث انخفض نصيب القطاع الصناعي من ٧. مليار دولار عام ٢٠١١/٢٠١٢ الي ٢. مليار دولار في العام التالي له.

تشير أيضا البيانات السابقة ان نصيب قطاع الصناعة من اجمالي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لم تتعدى ١.٦ مليار دولار خلال تلك الفترة بمعدل ٩% من اجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق الي مصر علي الرغم مما قدمته الحكومة المصرية من تسهيلات، لتحفيز المستثمرين علي الاستثمار في القطاع الصناعي باعتباره الرائد والمحرك الاساسي للنشاط الاقتصادي.

٣/ واقع صناعة الغزل والنسيج في مصر:

تعد صناعة الغزل والنسيج من أعرق الصناعات المصرية حيث تواجدت في مصر منذ الاف السنين، كما ان زراعة القطن عرفت في مصر منذ عهد محمد علي باشا منذ عام ١٨٠٥ ، وبدأت الصناعة النسيجية في مصر تحت مسمى الشركة الاهلية عام ١٨٩٨ ثم مجموعة من المصانع الصغيرة الا ان الانطلاقة الحقيقية لصناعة الغزل والنسيج كانت علي يد طلعت حرب عام ١٩٢٧ حينما أنشأ شركات بنك مصر ممثله في شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى وشركة مصر للغزل والنسيج بكفر الدوار وتحولت مصر منذ تلك الفترة من دولة مستوردة للغزل الي دولة مصدرة له في عام ١٩٤٩.

وقد كانت فترة الحرب العالمية الثانية نقطة التحول في تاريخ الصناعة بسبب توقف الواردات (ومنها النسيجية) وزيادة الطلب المحلي مما أدى الي ازدهار هذه الصناعة في مصر وشجع الي انشاء مصانع جديدة، الا انها واجهت بعض المشكلات مع انتهاء الحرب العالمية الثانية نتيجة لعودة الواردات الأجنبية للمنافسة وتراكم الإنتاج المحلي وتعذر تسويقه بالخارج.

كما شهدت صناعة الغزل والنسيج تطور جديد في عهد الرئيس جمال عبد الناصر حيث قام بإنشاء العديد من مصانع الغزل والنسيج والتريكو والصباغة وتجهيز الملابس في دلتا مصر كما قام

بإنشاء صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية بهدف*****تحسين ظروف الإنتاج وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتركيز الإنتاج علي الغزول المتوسطة والرفيعة. كما قررت الحكومة منح المصانع التي تصدر فائض الإنتاج لتعويض للفرق بين الأسعار المحلية المرتفعة والاسعار الاجنبية المنخفضة، وتم تأميم شركات الغزل والنسيج في عام ١٩٦١ ووضعت تحت اشراف المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج.

وجدير بالذكر أن قطاع الاعمال العام ظل مهيمن علي هذه الصناعة بنسبة ٩٠% من الطاقة الإنتاجية في الغزل و ٦٠% من الطاقة الإنتاجية في النسيج والتجهيز. ومع بداية الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو الخصخصة في عهد الرئيس محمد أنور السادات والتي استمرت حتي وقتنا هذا ببنى الحكومة برنامج الخصخصة منذ عام ١٩٩١ وتذليل كل العقبات أمام الأستثمار الخاص سواء المحلي أو الاجنبي، ونظراً لتميز صناعة الغزل والنسيج عن غيرها من الصناعات التحويلية بتوافر مقوماتها الأساسية من قطن خام وعماله مدربة، كما تتسم بتكامل حلقاتها (أي توافر الروابط الامامية والخلفية) بالصناعة نفسها والصناعات الأخرى*****، لكنها لم تتمكن من استغلال ما لديها من ميزة نسبية وتحويل الميزة النسبية إلى ميزة تنافسية لتصبح قادرة على التواجد في الأسواق المحلية والدولية، بل تراجعت مساهمة هذه الصناعة على المستوى المحلي والدولي، ومن ثم بات من الضروري تقييم اثر الاستثمار الخاص ولاسيما الاجنبي على النمو في هذه الصناعة، وسوف تقتصر الدراسة على الاستثمار الاجنبي المباشر. ولتحقيق هذا الهدف سوف يتم الامام أولاً بماهية صناعة الغزل والنسيج واهميتها النسبية للاقتصاد المصري.

يرمز لقطاع الصناعات النسيجية في نظام التصنيف القياسي الصناعي المصري بالكود رقم ٣٢ وتشتمل الصناعات النسيجية المصرية على ٣١ شركة قطاع عام، وحوالي ٣٠٠٠ شركة

***** (المؤتمر القومي الثامن لشعبة بحوث الصناعات النسيجية، ٢٥ سبتمبر، ٢٠١٧، وزارة التجارة والصناعة. *****) د. فاروق مصطفى الجاك عبد المطلب "دور الاستراتيجية في تنمية القطاع الصناعي بالسودان: بالتطبيق علي صناعة الغزل والنسيج في الفترة ١٩٥٦-٢٠١٤م"، رسالة دكتوراه، ٢٠١٧

خاصة وإستثمارى وتتراوح ما بين الشركات الصغيرة مثل منشآت حياكة الملابس التى تضم ثمانية عمال إلي المنشآت العملاقة مثل مجمعات الغزل والنسيج والتجهيز والحياكة التى تضم أكثر من عشرة آلاف عامل .

وتعتبر صناعة الغزل والنسيج والملابس خامس اكبر مصدر لجلب العملة الصعبة بعد السياحة، وعائد قناة السويس، البترول، وتحويلات المصريين بالخارج ويعد أكبر قطاع صناعى بعد الصناعات الغذائية، ويسيطر القطاع العام على ٣١ شركة ضخمة يهيمن من خلالها تقريبا على % ١٠٠ من صناعة الغزل، %٧٠ من صناعة النسيج، % ٤٠ من صناعة التريكو، %٣٠ من صناعة التجهيز والمنتجات النهائية. كما يهيمن بالتالى من ناحية العمالة وحجم الإنتاج والأصول المملوكة للدولة. ويوجد حوالى ٣٠٠٠ مصنع للقطاع الخاص أعضاء فى الاتحاد المصرى لصناعة النسيج . كما يوجد أيضا العديد من المنشآت الصغيرة والعمال غير المقيدى فى الاتحاد، ويهيمن القطاع الخاص حاليا على مجال صناعة الاقمشة التريكو والملابس .

ويمكن حصر مجموعه من الأسباب التى تبني عليها أهمية صناعة الغزل والنسيج:

- ✓ تعتبر واحده من أهم الصناعات التحويلية تقوم علي مدخلات زراعية (القطن المصري)، حيث مثل التوسع في انتاجه وتنوعه مع جودته أحد أهم أسباب ازدهار الصناعة في القرن الماضي.
- ✓ تعتبر صناعة استراتيجيه نظرا لأهمية وطبيعة منتجاتها التى تعد ضرورية بالنسبة للإنسان، وعدم انتاجها يؤدي الي استيرادها من الخارج و بالتالي هي صناعة بديله للاستيراد.
- ✓ تتميز تلك الصناعة بانها مرحلية أي يمكن التخصص في أي مرحله من مراحل انتاجها مثل الغزل او النسيج او التريكو الخ..... وبالتالي يمكن إقامة خطوط الإنتاج في مناطق متفرقه او في مجمعات صناعيه.
- ✓ تعد من الصناعات ذات العائد الأكبر وقيمة مضافة مرتفعة في حالة توافر الظروف المناسبة.
- ✓ ٦ تعد صناعة الغزل والنسيج من الصناعات الجاذبة للعمال، والمولدة للعمالات الاجنبيه، حيث يعمل بها أكثر من %٣٠ من اجمالي القوة العاملة في مصر علي الرغم من تطور وسائل الإنتاج المختلفة، كما تساهم بنحو %٢٥ من اجمالي حجم الصادرات.

- ✓ من الصناعات التي لها روابط أمامية وخلفية ومن ثم فهي صناعة دافعة للتنمية في قطاعات مختلفة
- ✓ انخفاض متطلبات الصناعة الرأسمالية (أو منخفضة التكاليف الرأسمالية) بخلاف صناعات آخري (كالحديد والصلب)، حيث تفتقر مصر الي التمويل الأسمالي
- وفي ضوء تلك الأهمية تبنت الحكومة المصرية رؤية خاصة بتنمية وتطوير قطاع الغزل والنسيج في مصر بالتزامن مع خطة رؤية التنمية ٢٠٣٠ بداية من زراعة القطن، وإعادة هيكلة الآلات المستخدمة في مصانع القطاع العام ورفع الرسوم الجمركية علي الغزول والاقمشة المستوردة، باعتباره القطاع الرائد للنهضة الصناعية في مصر.

وفيما يلي عرض لتطور صناعة الغزل والنسيج في مصر خلال الفترة من (٢٠١٧/٩٩٢).

١/٢ تطور صناعة الغزل والنسيج في مصر:

تعرضت صناعة الغزل والنسيج في مصر لمجموعة من الهزات الناتجة عن تبني مصر لسياسة الخصخصة منذ عام ١٩٩١م ولدخول اتفاقية منظمة التجارة حيز النفاذ، وهو مايتضح من الجدول رقم ١/٣ والذي يؤكد انخفاض عدد المنشآت في صناعة الغزل والنسيج منذ عام ١٩٩٨/١٩٩٩ وحتى عام ٢٠١٦/٢٠١٧ باستثناء عامي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ - ٢٠١٠/٢٠١١، حيث انخفض عدد المنشآت الي ٣٦٢ منشأة عام ٢٠١٦/٢٠١٧ مقابل ١٦٠٥ منشأة عام ١٩٩٨/١٩٩٩. كما يتضح من الجدول الارتباط بين اعداد المنشآت والمشتغلين فمع انخفاض اعداد المنشآت انخفض عدد المشتغلين والعكس صحيح، حيث تزايد عدد المشتغلين في صناعة الغزل والنسيج عامي ٢٠٠٩/٢٠١٠ - ٢٠١١/٢٠١٢ انعكاساً لزيادة عدد المنشآت عامي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ - ٢٠١٠/٢٠١١، ولكن اجمالاً انخفض عدد المشتغلين في صناعة الغزل والنسيج الي ٦١٩٥٨ عامل عام ٢٠١٦/٢٠١٧ بعد ان بلغ اقصاه (٢٣٧٥١٧ عامل) عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، ولم ينعكس انخفاض اعداد المشتغلين في زيادة التكوين الراسمالي وفقاً ونظرية الاحلال بين رأس المال والعمالة ولا سيما بعد منح الاستثمار الخاص ولا سيما الاجنبي العديد من المزايا لتطوير وتنمية القطاع الصناعي مما يشير الي تصفية العديد من المنشآت وليس تطويرها، حيث انخفض التكوين

الرأسمالى منذ بداية عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ من ٧٥٢٣٢٢٠ الف جنيه الى ١٣٥١٤٥٠ الف جنيه عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ثم اخذ فى التزايد الى ٧٢٢٥٠٢٤ الف جنيه عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ مع تزايد اعداد المنشآت الى ١١٧٩ منشأة عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ مقابل ٨٢١ منشأة عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، وبصفة عامة يتضح من الجدول الارتباط الطردى بين التكوين الرأسمالى وعدد المنشآت الذى انخفضت فى نهاية فترة الدراسة الى ٣٦٢ منشأة عام ٢٠١٦/٢٠١٧ وانخفض عدد المشتغلين الى ٦١٩٥٨ عامل كما انخفض التكوين الراسمالي الى ٢٨٥٧٠٧٨ الف جنيه فى نفس العام.

وقد انعكس ماسبق فى كل من صافى القيمة المضافة والصادرات، ففى التسعينات زادت قيمة القيمة المضافة الصافية من ١٢٨٣١٩٨ الف جنيه عام ١٩٩٢/١٩٩٣ الى ٢٣٢٨٥٥٩ الف جنيه عام ١٩٩٨/١٩٩٩ وتزامن ذلك مع تزايد اعداد المنشآت رغم انخفاض التكوين الرأسمالى وعليه فإن الزيادة فى عدد المنشآت قد يرجع الى زيادة تسجيل للمنشآت فقط دون الدخول فى الانتاج أو ان الزيادة فى التكوين الراسمالي كانت اقل من التصفيات الرأسمالية نتيجة لتبنى الدولة سياسة الخصخصة وعليه يمكن الجزم بأن الزيادة فى صافى القيمة المضافة يرجع الى عنصر العمل الذى تكون قد زادت انتاجيته نتيجة للتدريب أو الاستعانة بعمالة جديدة مدربة (وهو مانوصى بدراسته فى بحث آخر). أما العشرينات فقد اتسمت بإنخفاض اعداد المنشآت بأستثناء عامى ٢٠٠٨/٢٠١٠، ٢٠٠٩/٢٠١١ وقد يرجع ذلك الى تصفية أو دمج المنشآت، ولكن ترافق مع هذا تزايد صافى التكوين الرأسمالى ولاسيما عام ٢٠١١/٢٠١٢، ٢٠١٣/٢٠١٤، ٢٠١٤/٢٠١٥ نظراً لتحسن الاحوال السياسية للبلاد واملاً فى تحسن الاوضاع الاقتصادية.

وعلى الرغم ما سبق فقد تزايدت صادرات قطاع الغزل والنسيج خلال الفترة من ١٩٩٢/١٩٩٣ وحتى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ حيث بلغت ٨٠٨٠٣٦٠ الف جنيه مقابل ١٣٣١٦٢ الف جنيه بداية فترة الدراسة كما يتضح من الجدول ١/٣ ثم اخذت فى الانخفاض حتى وصلت الى ادنى قيمة لها عام ٢٠١٠/٢٠١١ حيث بلغت ١٠٧٥٣٨٠ الف جنيه ويرجع ذلك الى الازمة المالية العالمية والى الظروف السياسية التى مرت بها البلاد، ثم اخذت فى التزايد بعد ذلك ولكن بمعدل محدود

حيث وصلت الى ٢٦٨١٠٠ عام ٢٠١٦/٢٠١٧ ولم تصل الى القيمة التي حققتها عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

ومما سبق يتضح التدهور الذي لحق بصناعة الغزل والنسيج خلال فترة الدراسة، مما تطلب تقييم دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية هذا القطاع.

جدول رقم (٥/١)

الصادرات) القيمة بالالف جنيه	صافي التراكم الرأسمالي (القيمة بالالف جنيه)	صافي القيمة المضافة (القيمة بالالف جنيه)	جملة المشتغلين	عدد المشات	السنة
١٣٣١٦٢	٨٤٣٨٠	١٢٨٣١٩٨	٨٧١٤٥	١٢٩١	١٩٩٣/١٩٩٢
٥٧٩٦٧١	٢٧٣٥٣٢-	١١٥٣٥٨١	١١٦٤١٩	١٥٥٥	١٩٩٦/١٩٩٥
١٨٧٧٣٣٥	٦١٥٩-	٢٣٢٨٥٥٩	١٦٨٢٧٤	١٦٠٥	١٩٩٩/١٩٩٨
٢٨٨٠٨٢٢	١٦٧٧٥٨٥	١٤٦٦٧٣٢	٢٠٩٩٩٤	٨٥٩	٢٠٠٣/٢٠٠٢
٥٢٣٩٤٨٠	٥٥٢٨٢٩٨	٥٣١٧١٨٠	٢١٢١٣	٩٠٥	٢٠٠٤/٢٠٠٣
٤٩٧١٠١٠	٧٥٢٣٢٢٠	٥٥٤٧٢	١٩٦٥٩٧	٨٥٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤
٥١٣٧٢٤٠	٢٤٢٨٣٥١	٢٢٤٤٧٠٣	١٨٢٨١٨	٨٣٠	٢٠٠٦/٢٠٠٥
٧٢٢٤٤٤٠	٢٢٨٤١٦٤	٢١٢٠٨٠٥	١٦٦٦٠٥	٧٥٤	٢٠٠٧/٢٠٠٦
٨٠٨٠٣٦٠	١٣٥١٤٥٠	١٢٠٨٦٨٣	١٤١٩٤٦	٨٢١	٢٠٠٨/٢٠٠٧
---	٧٢٢٥٠٢٤	٧١٣٧٦٦٢	٨٦١٨٣	١١٧٩	٢٠٠٩/٢٠٠٨
١٦٩٢٤٨٩	٦٠٢٧١٦٨	٥٧٨٨٩٤٦	٢٣٧٥١٧	٧٠٥	٢٠١٠/٢٠٠٩
١٠٧٥٢٨٠	٦٧٨٣٣٢٧	٦٥٤٨١٣٦	٢٣٦٦٦	١٥٢٥	٢٠١١/٢٠١٠
٢٠٤٩٣٠٠	١٠٨٧٩٩٣٠	١٠٦٥٧٠٩	٢٢١٨٩١	٩٤٩	٢٠١٢/٢٠١١
١٧٦٨٨٠٠	٢٢٢٤٠٩٦	٢١٢٧١٧٠	٩٦٦١٨	٣٠٨	٢٠١٣/٢٠١٢
٢١٣٢١٠٠	٦٧٥٠٣٥١	٦٦٥٢٤٩٩	٩٧٥٣٨	٣١٤	٢٠١٤/٢٠١٣
٢٢٩٤٨٠٠	١١٣٧٢١٩٤	٩٣٢٣٨٦٦	٢٠٤٧٥٥٠	٧٧٨	٢٠١٥/٢٠١٤
٢٢٦٣٣٠٠	٣٧٨٤٧٢٩	٣٦٠٠٤٤٦	١٨٣٦١٨	٦٦٥	٢٠١٦/٢٠١٥
٢٦٨١٠٠٠	٢٨٥٧٠٧٨	٧٩٤٥٨	٦١٩٥٨	٣٦٢	٢٠١٧/٢٠١٦

المصدر: تم جمع الأرقام الخاصة بالقطاع العام /الاعمال العام +القطاع الخاص للحصول علي اجمالي صناعة الغزل والنسيج بواسطة الباحث من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة

والاحصاء(https://www.capmas.gov.eg)، النشرة السنوية لإحصاء الإنتاج

الصناعي القطاع العام /الاعمال العام ومنشآت القطاع الخاص.

٣/ تقييم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو صناعة الغزل والنسيج:

١/٣ - الاستثمار في نظريات النمو الاقتصادي.

٢/٣ - صياغة وتقدير وتقييم النموذج القياسي.

١/٣ - الاستثمار في نظريات النمو الاقتصادي.

توجد العديد من النظريات التي تناولت شرح وتفسير دور وأثر الاستثمار (محلي، أجنبي) علي النمو الاقتصادي، وتعد النظرية الكلاسيكية (#####) من أوائل النظريات المفسرة لتلك العلاقة فقد بنيت تلك النظرية اعقاب الثورة الصناعية التي شهدها القرن الثامن عشر والتاسع عشر في غرب اوربا علي يد مجموعه من الاقتصاديين الكلاسيك مثل ادم إسميث، وريكاردو ومالتوس (\$\$\$\$\$\$\$\$\$\$)، ويأتي أدم إسميث في طليعية الاقتصاديين الكلاسيك الذين اهتموا بمشكلة التنمية الاقتصادية لكنه لم يقدم نظرية متكاملة ومنظمة في النمو الاقتصادي، لذلك تعتبر نظرية أدم إسميث في التنمية الاقتصادية ذات قابلية محدودة في التطبيق علي الدول النامية حالياً، ففي هذه الاقتصاديات يلاحظ أن حجم الأسواق لاتزال صغيرة ومن ثم فإن المقدرة علي الادخار وتوفير حوافز علي الاستثمار ضئيلة.

ذلك أن حجم السوق يتحدد بحجم الإنتاج وهو ما يعتمد بدوره علي مستوي الدخل فالمقدرة علي الشراء تعني المقدرة علي الإنتاج، كذلك فإن الإنتاجية الي حد ما تعتمد علي درجة توظيف رأس المال في الإنتاج ونظراً لصغر حجم الانتاج ومن ثم انخفاض مستوى الدخل فإن انخفاض مستوي الدخل يؤدي الي صغر الطاقة الادخارية وضعف الحافز علي الاستثمار مما لا يساعد علي الاستثمار ومن ثم لا يساعد في تغيير حجم السوق.

(#####) محمد محمد البناء، التخطيط والتنمية الاقتصادية، كلية تجارة جامعة المنوفية، ٢٠٢٠.

(٢) د. عبد الحليم شاهين، " التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي"، دراسات تنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد٧٣، ٢٠٢١.

ومما سبق وضعت النظرية الكلاسيكية فروض عامة في التنمية الاقتصادية علي النحو التالي (***):

- يفترض الكلاسيك أن زيادة الأرباح تؤول الي زيادة الاستثمار مما يؤدي الي زيادة رأس المال ومن ثم تحسين الفن الإنتاجي المستخدم.
- زيادة التراكم الرأسمالي يؤدي الي زيادة الأجور ومن ثم زيادة نمو السكان ثم زيادة الطلب علي الغذاء ثم زيادة الإنتاج والعمل ورأس المال.

وجهة النظر الحديثة:

يري رواد تلك المدرسة خطأ النظرة التقليدية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، لأن هذا النوع من الاستثمارات يقوم علي المصالح المشتركة بين كل من البلدين المصدرة لرأس المال والمستقطبة له، كما أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقف علي السياسات والممارسات الخاصة بكلا الطرفين والتي تمثل جوهر العلاقة بينهم، ويروا أن هذا النوع من الاستثمارات يساعد في تحقيق (+++++).

- المساهمة في خلق مستويات من العمالة علي درجة عالية من المهارة.
 - الاستثمار يساعد علي تحقيق التكامل الاقتصادي، لما يحققه من تشابكات بين القطاعات المختلفة.
 - يساعد علي نقل الأساليب الفنية والتكنولوجية الحديثة الي الدول المستضيفة لرأس المال
 - يساعد علي تشغيل الموارد المالية والبشرية العاطلة الموجود بالدول المستقطبة للاستثمار لما توفره من فرص عمل واستحداث لأنشطة اقتصادية جديدة.
- وفي اطار ذلك كان هناك مجموعة من الآراء التي تناولت بالشرح أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي وهي رأسهم ريكاردو ومالتوس.

(***) محمد محمد البناء، مرجع سبق ذكره.

(+++++) د. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الإدارة والاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية.

فقد قام كل من ريكاردو ومالوتس بتطوير نموذج سميث الكلاسيكي، حيث افترضنا أنّ زيادة المدخلات مع ثبات التغيير التكنولوجي تؤدي إلى تناقص العوائد وفقاً لقانون العوائد المتناقصة. ولقد ترتب على هذا النموذج تلك التنبؤات المتشائمة لمالوتس بأنّ عدد سكان هذا الكوكب سينمو بسرعة تفوق بكثير قدرة هذا العالم على إطعام سكانه. والحقيقة أنّ مالوتس لم يتمكن من إدراك مدى قوة التغييرات التكنولوجية على زيادة المحاصيل والمنتجات الغذائية. ولذلك اكدت النظرية المالتسية علي ضرورة زيادة رأس المال المستثمر في كل من قطاع الزراعة والصناعة، ومن هنا يمكن تلخيص النموذج الكلاسيكي في الدوال الاتية:+++++):

$$O = f (L , K , Q , T) \dots \dots \dots 1$$

O: Output الإنتاج

L: Labor force العمل قوة

k :Known Resource: (الموارد) متاح من الأرض

Q; Capital رأس المال

T; Technique التقدم الفني

وتشير النظرية الكلاسيكية الجديدة إلى أنّ زيادة رأس المال والعمل تؤديان في النهاية إلى تناقص العوائد، ولذلك فإنّ زيادة رأس المال ذات أثر مؤقت ومحدود على زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وهناك مرحلة لن تؤدي فيها زيادة رأس المال مهما بلغت إلا إلى الإبقاء على معدل النمو الاقتصادي ثابتاً. وعلى هذا فإنه حتى نستطيع زيادة النمو الاقتصادي وفقاً لهذا النموذج علينا أن نقوم بما يلي (\$\$\$\$\$\$\$\$\$\$):

- زيادة الاستثمار كنسبة في الناتج المحلي، أخذاً في الاعتبار أن لهذه الزيادة فترة محدودة، وبعدها سيعود معدّل النمو إلى مستواه الثابت، وذلك مع تناقص العوائد الحديّة للاستثمار.
- زيادة التقدم التكنولوجي الذي يؤدي إلى زيادة إنتاجية رأس المال/ العمل.

(+++++) د. عبلة عبد الحميد بخاري "التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية" الجزء الثالث.

\$\$\$\$\$\$\$\$\$\$\$\$\$\$\$\$\$ د. عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره

والحقيقة أنّ هناك مأخذ عدة على النموذج المذكور حيث لا يشرح أسباب اختلاف مستويات الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي بين الدول، ولا أسباب عجز بعض الدول عن جذب مستويات مرتفعة من الاستثمار، هذا بالإضافة إلى عجز النموذج عن تفسير كيفية تحسين معدلات التقدم التكنولوجي.

ويعد نموذج هارود- دومار (Domar- Harrod) في الواقع نوعاً أو شكلاً من أشكال النماذج الكلاسيكية الجديدة والذي يركّز على اعتماد النمو على العلاقة بين الادخار والاستثمار (*****)، حيث يلعب الاستثمار دور مزدوج في عملية النمو. الأول في توليد الدخل (اثر الطلب) ومن ثم تعزيز الطاقة الإنتاجية من خلال زيادة رأس المال (اثر العرض) كما أوضح أهمية الادخار في زيادة الاستثمار وقد وضع هذا النموذج تلك المعادلة (+++++):

$$\Delta y/y = s/c$$

حيث (y): الدخل القومي أو الناتج المحلي الاجمالي.

(s): الميل المتوسط للادخار

(c): الميل متوسط الاستهلاك

($\Delta y/y$): تشير الي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والذي يرتبط مباشرة وطردياً بمعدل الادخار القومي، وذلك في ظل غياب الحكومة، وبالتالي لكي يحدث النمو لابد أن يتم ادخار والاستثمار بنسبة معينة من الناتج القومي الإجمالي.

ويعد نموذج سلو النيو كلاسيكي من أشهر نماذج النمو الاقتصادي بصفه عامة، فيعتبر نقطة الانطلاق الي كثير من التحليلات الخاصة بالنمو الاقتصادي، وبالتالي فهو واحد من أهم النماذج لفهم نظريات النمو، كما يعد امتداد لنموذج هارود - دومار، الا انه قد أضاف عنصر انتاجي اخر الي معادلة النمو الاقتصادي وهو العمل، ومتغير مستقل ثالث وهو المستوي التكنولوجي، كما انه افترض إمكانية الاحلال بين عنصري الإنتاج العمل ورأس المال، علي عكس

(*****). د. عيلة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره

(+++++). د. عبد الحليم شاهين "التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي"، سلسلة دراسات تنمية المعهد

العربي للتخطيط، العدد ٧٣، عام ٢٠٢١.

ما فرضه هارود -دومار من ثبات نسب المزج بين عناصر الإنتاج، ويوضح هذا النموذج أن كل من الدخل والاستهلاك يتأثرا بمجموعه من المعلمات الهيكلية كالادخار والاستثمار والنمو السكاني، فهو نموذج ديناميكي يوضح حركة التراكم الرأسمالي من خلال الادخار والاستثمار، ووفقاً لهذا النموذج يتضح أن رصيد رأس المال (k) سوف يزداد بين كل فترتين بمقدار الفرق بين اجمالي حجم الاستثمار وماتم اهلاكه من رصيد رأس المال الأصلي (صافي التراكم الرأسمالي).
وتعتبر دالة كوب دوجلاس الأكثر استخداماً في النموذج النيو كلاسيكي (#####).

$$Y=AK^{B1}L^{B2}$$

(Y): الناتج المحلي الإجمالي

(K): رأس المال، (B1): مرونة الناتج بالنسبة لرأس المال

(I): عنصر العمل، (B2): مرونة الناتج بالنسبة الي العمل

ووفقاً للمعادلة السابقة يحدث النمو في الناتج المحلي الإجمالي بسبب حدوث زيادة في رصيد رأس المال عن طريق الادخار والاستثمار، أو حدوث زيادة في عنصر العمل عن طريق التعليم، أو حدوث تحسن في المستوى التكنولوجي.

واخيراً يركز نموذج النمو الداخلي الذي طرحه بول رومر الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام ٢٠١٨ وروبرت لوكاس على فرضية أساسية وهي أنه خلافاً للأرض ورأس المال، فإن المعرفة knowledge لا تخضع لقانون العوائد المتناقصة، وأنه لكي تنمو الاقتصادات عليها أن تخفف تدريجياً من اعتمادها على الموارد المادية والتوجه نحو توسيع قاعدة المعارف لدى مواطنيها. وهنا يبرز مفهوم رأس المال البشري human capital، أي دور العمال الذين يتمتعون بمستوى عالي من المعرفة والتعليم والتدريب في زيادة معدلات التقدم التكنولوجي (#####).

٣/٣ - صياغة وتقدير وتقييم النموذج القياس:

(#####) د. عبد الحليم شاهين" التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي"، سلسلة دراسات تنمية المعهد العربي للتخطيط، العدد ٧٣، عام ٢٠٢١.
(#####) د. عبلة عبد الحميد بخاري" مرجع سبق ذكره.

في ضوء ماتم عرضه في البند السابق وفي ضوء البيانات المتاحة سوف يتم تحديد وبناء النموذج القياسي للدراسة على النحو التالي:

١/٢/٣ تحديد متغيرات الدراسة ومصادره:

يتم أولاً تحديد متغيرات الدراسة لصياغة وبناء النموذج القياسي على النحو التالي:

- الناتج المحلي (القيمة المضافة) لقطاع الغزل والنسيج كمؤشر لنمو هذا القطاع، وقد تم الحصول على البيانات الخاصة بهذا المتغير من الموقع الرسمي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة الإنتاج الصناعي السلعي لمنشآت القطاع لعام والخاص.
- الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق لقطاع الصناعة وتم الحصول على البيانات من التقارير الرسمية للبنك المركزي المصري.
- الاستثمار المحلي (رأس المال المستثمر بقطاع الغزل والنسيج) وتم الحصول عليه من كتاب الإحصاء السنوي- نشرة الإنتاج الصناعي السلعي لمنشآت القطاع العام والخاص، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- جملة المشتغلين، الصادرات، الواردات الخاصة بقطاع الغزل والنسيج تم الحصول على بياناتها من الكتاب الإحصائي السنوي- نشرة الإنتاج الصناعي السلعي لمنشآت القطاع لعام والخاص - الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

٢/٢/٣ توصيف النموذج القياسي المستخدم:

الدراسة القياسية تعني تحليل البيانات الخاصة بظاهرة الدراسة باستخدام نظرية الإحصاء في إطار النظرية الاقتصادية لتحقيق التجانس والتوافق في التحليل، وفي ضوء ذلك وبالاستناد على دالة الإنتاج لكوب ودوجلاس يمكن اقتراح نموذجاً قياسياً قائماً على بيانات السلاسل الزمنية للفترة ١٩٩٠ حتى ٢٠٢٠ والشكل العام للنموذج

$$y=(k,l)$$

$$y_t = F(FI_{t-1}, LI_{t-1}, L_T, X_T, E_T)$$

$$y_t = B + B_1 FI_{t-1} + B_2 LI_{t-1} + B_3 L_{t-1} + B_4 X_T + B_5 E_T + e$$

$$gY_t = B + B_1 gfi_{t-1} + B_2 gLi_{t-1} + B_3 gX_t + B_4 E_t + B_5 L_t$$

حيث تمثل:

Y_t : ناتج قطاع الغزل والنسيج (المتغير التابع)

FIIt: الاستثمار الأجنبي المباشر (gx_1)

LIt: الاستثمار المحلي (gx_2)

Xt: الصادرات (gx_3)

Et: الواردات (gx_4)

L: العمال (gx_5)

et: الخطأ العشوائي

T: الفترة الزمنية

B1, B2, B3, B4, B5, B6: معاملات النموذج

ويشير النموذج الي أن المتغير التابع يمثل الناتج المحلي الإجمالي (Y_t) القيمة المضافة لقطاع (صناعة) الغزل والنسيج ، بينما يمثل المتغيرات المستقلة : الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والصادرات والواردات وجملة المشتغلين بالقطاع.
٣/٢/٣ قياس النموذج:

قبل تقدير معاملات النموذج لابد من اختبار ثبات السلسلة الزمنية، حيث يمكن أن يؤدي عدم استقرار السلسلة الزمنية إلى نتائج متحيزة أو خاطئة، لذلك من الضروري اختبار استقرار هذه السلسلة قبل إجراء تقدير. إذا بقيت هذه السلاسل الزمنية كما هي في حالة المستوي، ننتقل إلى الخطوة الثانية، وإذا لم يحدث ذلك، فإننا نطبق الفرق الأول عليها ونختبر ثباتها. هناك العديد من الاختبارات لعدم استقرار السلاسل الزمنية، ولعل أشهرها تعتمد على (اختبار ديكي فولر البسيط واختبار ديكي فولر الموسع واختبار فيليبس بيرون). فإذا كانت الإحصاء المحسوب أقل من القيمة الحرجة، فيجب علينا قبول الفرضية الصفرية القائلة بأن السلاسل الزمنية ليست ثابتة (أي أنها تحتوي على جذر الوحدة)، ثم يتم إجراء اختبار الفروق حتى يتم الوصول إلى مستوى الثبات بهذه الطريقة، إذا اتضح أنه ليست كل السلاسل الزمنية ثابتة ومتكاملة في المستوى الأول، فقد تميل السلاسل الزمنية إلى التكامل على المدى الطويل. ومن ثم يمكن ان تكون هناك علاقة تكامل مشترك، وحيثما السلاسل مستقرة حالة المستوي فيمكن للباحث تنفيذ طريقة المربعات الصغرى لتقدير معاملات النموذج.

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)							
<u>At Level</u>							
		GY	GX1	GX2	GX3	GX4	GX5
With Constant	t-Statistic	-5.2827	-5.5760	-8.1139	-6.1024	-5.2912	-4.2565
	Prob.	0.0002	0.0001	0.0000	0.0000	0.0002	0.0025
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.2148	-6.1526	-7.6861	-6.0346	-5.7709	-4.1808
	Prob.	0.0012	0.0001	0.0000	0.0002	0.0003	0.0138
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.1859	-4.6773	-5.4157	-6.1394	-5.1958	-3.9770
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0003
<u>At First Difference</u>							
		d(GY)	d(GX1)	d(GX2)	d(GX3)	d(GX4)	d(GX5)
With Constant	t-Statistic	-26.2790	-16.4537	-18.5735	-15.2211	-26.3573	-19.1281
	Prob.	0.0001	0.0001	0.0001	0.0000	0.0001	0.0001
With Constant & Trend	t-Statistic	-27.0376	-18.4686	-18.6088	-16.4774	-25.2532	-18.8673
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
Without Constant & Trend	t-Statistic	-26.9671	-16.7505	-19.0290	-15.5692	-27.0472	-19.6020
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)							
<u>At Level</u>							
		GY	GX1	GX2	GX3	d(GX4)	d(GX5)
With Constant	t-Statistic	-5.2821	-4.5703	-5.6891	-5.8519	-5.2912	-4.2565
	Prob.	0.0002	0.0012	0.0001	0.0000	0.0002	0.0025
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.2149	-4.4846	-5.5853	-4.9277	-5.7709	-4.1808
	Prob.	0.0012	0.0072	0.0005	0.0026	0.0003	0.0138
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.1859	-4.6978	-5.3660	-5.8887	-5.1958	-3.9770
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0003
<u>At First Difference</u>							
		d(GY)	d(GX1)	d(GX2)	d(GX3)	d(GX4)	d(GX5)
With Constant	t-Statistic	-5.8759	-6.2194	-4.3336	-5.0387	-26.3573	-19.1281
	Prob.	0.0001	0.0000	0.0027	0.0005	0.0001	0.0001
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.7566	-6.1194	-4.1770	-5.1019	-25.2532	-18.8673
	Prob.	0.0004	0.0002	0.0165	0.0021	0.0000	0.0000
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.0023	-6.3512	-4.4060	-5.1659	-27.0472	-19.6020
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0001	0.0000	0.0000	0.0000

وبالنظر الي جدول الإستقرارية يتضح لنا ان المتغيرات كانت تتفق درجة الاستقرارية لها سواء بين حالة المستوي وبين حالة الفرق الاول وذلك في حالة اختبار ديكي فولر الموسع واختبار فيليبس

يبرون في الحالات الثلاث وهي حالة وجود الثابت ثم حالة الثابت والاتجاه ثم حالة بدون الثابت وبدون الاتجاه With Constant, With Constant & Trend ,Without Constant & Trend ومن ثم يمكننا تحديد الطريقة الامثل هنا وهي استخدام طريقة المربعات الصغري.
الاختبارات التشخيصية للنموذج:

اولا الفرض المتعلق بمشكلة تعدد العلاقات الخطية multicollinearity:

تأتي هذه الحالة مخالفة احد افتراضات نموذج **ols** وهو وجود ارتباط قوي بين متغيرين او اكثر من المتغيرات المستقلة وبالتالي يصعب فصل تأثير كل منها عن تأثير الاخر في المتغير التابع ويؤدي ذلك الي تقديرات غير معنوية احصائيا او بظهور بعض المعاملات بإشارة عكس المتوقعة هذا بالرغم من ان $(R.SQ)$ قد تكون مرتفعة وقد ينشأ التعدد الخطي من عدة اسباب منها ما يلي

- اتجاه المتغيرات الاقتصادية للتغير مع الزمن فيمرور الزمن سوف تتغير المتغيرات الاقتصادية التالية الدخل والاستهلاك الاستثمار المستوي العام للأسعار والعمالة حيث ان هناك ارتباط بين هذه المتغيرات فان الازدواج الخطي سوف يتحقق.
- استخدام متغيرات مستقلة ذات فترة ابطاء في المعادلة المراد تقديرها فالدخل في الفترة الحالية يتحدد جزئيا بواسطة قيمته في الفترة الزمنية السابقة وحيث ان هناك ارتباط بين القيم المتتالية لمتغير ما فان الازدواج الخطي سوف يتحقق.
- ونلاحظ انه في وجود التعدد الخطي فانه سوف يترتب عنه زيادة تباين وتغاير مقدرات الانحدار لدرجة كبيرة دون التأثير علي التنبؤات المستمدة من الانحدار، وان القيم المقدره لمعاملات الانحدار سوف تكون غير محددة ودقيقة، والاختفاء المعيارية للقيم المقدره لمعاملات الانحدار سوف تكون كبيرة جدا.
- ويتم اكتشاف وجود التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة من

خلال اختبار variance inflation (VIF) factors فان كانت قيمته تتراوح بين ١ الي ١٠ فهذا يعني انه لا يوجد ارتباط بين المتغيرات المستقلة أي أن قيمة المتغير تعني ان المتغير لا يرتبط

خطيا مع احد المتغيرات الأخرى اما ان زادت عن ١٠ فهذا يعني انه يوجد ارتباط خطي بين المتغير ومتغير اخر وكذلك من خلال condition index الخاص ب Collinearity Diagnostics^a حيث يوضح لنا مشكلة الارتباط الخطي للمتغيرات مجتمعة مع بعضها وليس كل علي حدي

وهذا يخضع للتقسيم التالي: ١ الي ١٠ لا توجد مشكلة ارتباط خطي - من ١٠ الي ٣٠ توجد مشكلة ارتباط خطي ولكن ليس لها تأثير علي تفسير المتغير التابع - من ٣٠ فأكثر توجد مشكلة ارتباط خطي ولها تأثير علي المتغير التابع، ويتم التعامل معه من خلال إحدي الطرق المستخدمة لعلاج التعدد الخطي مثل:

- اسلوب الانحدار التدريجي STEPWISE
- اسلوب المركبات الاساسية Principal component
- اسلوب التحليل العاملي factor analysis

من خلال اختبار VIF كانت النتيجة كالتالي بالنسبة لكل متغير حيث نجد ان مؤشر VIF الخاص بهم يؤكد علي عدم وجود ارتباط خطي لتلك المتغيرات لانخفاض قيمة كل متغير عن ١٠.

Variance Inflation Factors			
Sample: 1991 2020			
Included observations: 29			
Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
GX1	1428.243	1.326682	1.217285
GX2	1465.011	1.468250	1.372499
GX3	744.3850	1.212906	1.183225
GX4	0.000137	1.447719	1.397775
GX5	146.6973	1.375485	1.235116
C	2119542.	1.198786	NA

أما بالنسبة للمتغيرات مجتمعة فهذا يتضح من الجدول التالي:

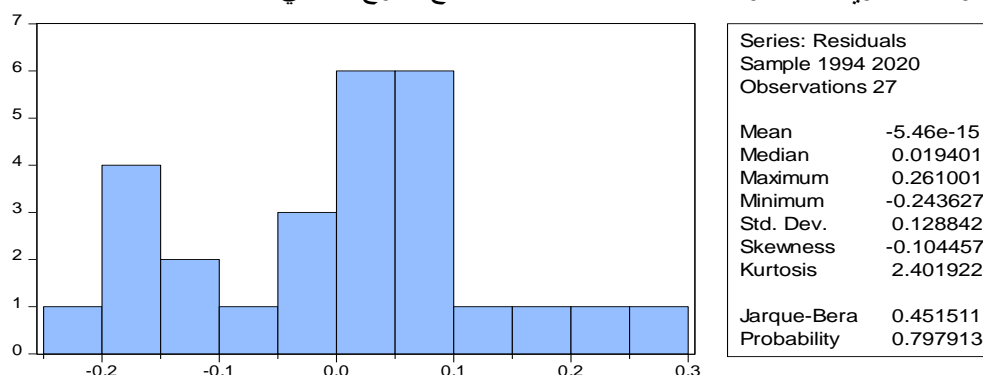
حيث نجد ان condition index كان اقل من ١٠ وهذا يعني انه ليس هناك مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة وليس لها تأثير علي المتغير التابع.

Collinearity Diagnostics ^a											
Model	Dimension		Eigenvalue	Condition Index	Variance Proportions						
					(Constant)	gx1	gx2	gx3	gx4	gx5	
dimension0	1	dimension1	1	2.194	1.000	.07	.07	.07	.02	.05	.07
			2	1.270	1.314	.00	.07	.00	.28	.17	.07
			3	.867	1.590	.25	.01	.28	.21	.10	.02
			4	.694	1.778	.67	.21	.03	.16	.00	.09
			5	.559	1.980	.02	.64	.01	.01	.01	.64
			6	.416	2.297	.00	.00	.60	.33	.67	.11

a. Dependent Variable: gy

ثانياً الفرض الخاص باعتدالية النموذج اختبار طبيعية البيانات (خضوعها للتوزيع الطبيعي):

وفي هذه الخطوة يمكننا فحص مدي طبيعية البيانات، حيث أن الفرض العدمي يعني أن بيانات النموذج لا يخضع للتوزيع الطبيعي وأن الفرض البديل هو أن بيانات النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي من خلال إحصاء اختبار جارك ببيرا والتي كانت ٠.٧٩٧٩١٣ أي أنه أكبر من ٥% وذلك يعني أننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل وهو أن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي .



فرض اختبار عدم وجود serial correlation :

هو اختبار للارتباط التلقائي في الأخطاء في نموذج الانحدار ويتم اشتقاق احصائية اختبار علي فرضية عدم وجود علاقة بين متغير عشوائي في فترة زمنية ومتغير عشوائي في فترة زمنية اخري أي أن ذلك يعني أن وجود الارتباط الذاتي لا يؤثر علي معاملات الانحدار والتقديرات غير متحيزة خطيا ولكنه يجعل هذه المتغيرات غير كفاً، حيث يكون الخطأ المعياري لتوزيع المعاينة

لمعاملات الانحدار كبيرا، وبالتالي سوف تكون نتائج تقدير فترة الثقة واختبارات الفروض مضللة مما يزيد احتمال الوقوع في خطأ النوع الاول او خطأ النوع الثاني.

وهنا يتم اختبار وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء وذلك من اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test بحيث يكون فرض العدم انه يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء والفرض البديل لايوجد ارتباط ذاتي بين الاخطاء

اذا كانت نتيجة احتمال الاختبار اقل من ٥% يكون لدينا مشكلة ارتباط ذاتي أما اذا كان اكبر من ٥% فلا توجد لدينا مشكلة ارتباط ذاتي بين الاخطاء.

وبالنظر الي قيمة احتمال الاختبار نجد انها كانت ٠.٧٥٩٥ أي أنها كانت أكبر من مستوي المعنوية 5% ومن ثم نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل وهو أنه لايوجد ارتباط ذاتي بين قيم المتغير العشوائي.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.203088	Prob. F(2,21)	0.8178
Obs*R-squared	0.550267	Prob. Chi-Square(2)	0.7595

فرض ثبات التباين Heteroskedasticity

وتحدث هذه المشكلة بسبب وجود فئات مختلفة من مفردات العينة اي انها تنقسم الي فئات غير متجانسة وقد يحدث بسبب زيادة الزمن فيكون للزمن تأثير موجب علي زيادة التباين في الخطأ العشوائي وقد يكون هذا التأثير سلبيا ويتم اكتشاف تلك المشكلة من خلال عدة اختبارات مثل ARCH, white test ,Harvey test,glejser, breusch-pagen-godfrey وغيرها من الاختبارات وسوف نعتمد ARCH مع العلم انهم جميعا سيعطون نفس النتيجة تقريبا او نتائج متقاربة وبالنظر الي الجدول التالي نجد أن نتيجة pro chi square كانت 0.8112 وهو أكبر من 5% أي نقبل الفرض العدم وهو عدم وجود مشكلة ثبات التباين أي أن تباين الأخطاء يتسم بالثبات ومن ثم لاتوجد هذه المشكلة.

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.053080	Prob. F(1,26)	0.8196
Obs*R-squared	0.057046	Prob. Chi-Square(1)	0.8112

اختبار مدي صحة الشكل الدالي :

يتم فحص مدي صحة الشكل الدالي من خلال اختبار ramsey test من خلال فحص احتمال قيمة اختبار F وكلما كانت قيمة الاحتمال أكبر من ٥% فهذا يعني صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج واستقرار الدالة للنموذج حيث كانت قيمة الاحتمال ٠.٠٧١٣.

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Specification: GY GX1 GX2 GX3 GX4 GX5 C			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	Df	Probability
t-statistic	1.895422	22	0.0713
F-statistic	3.592624	(1, 22)	0.0713
Likelihood ratio	4.386590	1	0.0362

وكانت نتيجة النموذج النهائي كالتالي

متغيرات النموذج في شكلها النهائي والمتغير التابع: Ln(y)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DY	2.33E-06	1.85E-07	12.60036	0.0011
LNX1	1.575949	0.126938	12.41514	0.0011
LNX2	-0.254599	0.467041	-0.545131	0.6236
X3	-2.61E-06	2.87E-07	-9.111024	0.0028
LAGX4	-0.003059	0.000500	-6.118579	0.0088
DX5	-3.389432	0.310256	-10.92464	0.0016
LAGX5	0.000558	0.000163	3.431868	0.0415
GX4	1.83E-06	3.83E-07	4.770818	0.0175
C	-4.612820	7.331419	-0.629185	0.5739
R-squared	0.998101	Mean dependent var		13.13563
Adjusted R-squared	0.983539	S.D. dependent var		2.956352
S.E. of regression	0.379300	Akaike info criterion		0.479575
Sum squared resid	0.431606	Schwarz criterion		1.631430
Log likelihood	17.52574	Hannan-Quinn criter.		0.822082
F-statistic	68.54351	Durbin-Watson stat		2.374062
Prob(F-statistic)	0.002477			

التعليق علي النموذج:

القدرة التفسيرية للنموذج واختبار جودة التوافق:

يتم الحكم علي القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار من خلال معامل التحديد ($R.SQ$) فهو يشير الي النسبة التي يمكن تفسيرها من التغير الكلي في المتغير التابع y بدلالة المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج ويستعمل كمقياس لجودة توفيق النموذج وبالرجوع الي الجدول السابق الذي يتضمن النتائج النهائية للنموذج وهو يتضمن النتائج الخاصة بمعامل التحديد نجد ان معامل التحديد يساوي 0.983539 وهذا يعني ان 98% تقريبا من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (النتائج- القيمة المضافة) ترجع الي قيم المتغيرات المستقلة والتي تم ادراجها في النموذج والباقي وهو 2% يرجع الي عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي اي ان هناك عوامل اخري لو تم ادراجها في النموذج لارتفعت القدرة التفسيرية للنموذج وتحسنت وذلك يعني ان هناك متغيرات اخري تؤثر علي الناتج محل الدراسة في البحث وهذه النسبة تمثل في نموذج الانحدار في مقدار الخطأ العشوائي وهو ممثل في المعادلة ب(u) .

المعنوية الكلية للنموذج

يمكن اختبار المعنوية الاجمالية للانحدار باستخدام نسبة التباين المفسر الي التباين غير المفسر ويتبع هذا التوزيع فيشر f بدرجة حرية $k-1$ او $n-k$ حيث اذا تجاوزت نسبة اختبار f او $pvalue$ 5% يصبح النموذج غير معنوي واما اذا كانت اقل من 5% يصبح النموذج معنوي الفروض الاحصائية:

الفرض العدمي H_0 : نموذج الانحدار غير معنوي (جميع معاملات الانحدار غير معنوية بمعني لا تختلف عن الصفر)

الفرض البديل H_1 : نموذج الانحدار معنوي (علي الاقل واحد من معاملات الانحدار معنوية وتختلف عن الصفر)

حيث يتضح من الجدول السابق للنموذج النهائي والخاص باختبار (F) ان قيمة الاحتمال P value تساوي (sig) 0.002477 وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وبالتالي فاننا نرفض الفرض

العدمي القائل بأن نموذج الانحدار غير معنوي ونقبل الفرض البديل وهو ان النموذج معنوي وهذا يعني أن الفروق بين القيم النظرية للمجتمع (المعلمة) والقيم الناتجة من العينة حقيقية بحيث لا يمكن ان تعزي الي الصدفة ويمكن بناء النتائج والاستدلال وتعميم النتائج أي تعميمها علي المجتمع اي يمكن الاعتماد علي النموذج في تعميم النتائج علي المجتمع .

الخلاصة

١. بالنسبة لمتغير لوغاريتم الواردات بالالف جنيهه كان ذا أثر معنويا علي نسبة حجم الناتج _القيمة المضافة- حيث كانت قيمة احتمال المتغير ٠.٠٠١١ اي اقل من مستوي المعنوية ٥% الذي اختاره الباحث وهذا يعني ان كل تغير في نسبة الواردات بمقدار الوحدة سوف تؤثر علي نسبة التغير في الناتج بمقدار ٢.٣٣ في اتجاه طردي.
٢. بالنسبة لمتغير لوغاريتم الصادرات بالالف جنيهه لم يكن ذا أثر معنويا علي نسبة حجم الناتج _القيمة المضافة حيث كانت قيمة احتمال المتغير، وكذلك ٠.٦٢٣٦ اي أكبر من مستوي المعنوية ٥% الذي وبالتالي التغير في الصادرات لايؤثر علي التغير في الناتج من صناعة الغزل والنسيج.
٣. بالنسبة لمتغير جملة المشتغلين كان ذا أثر معنويا علي نسبة حجم الناتج _القيمة المضافة- حيث كانت قيمة احتمال المتغير، وكذلك ٠.٠٠٢٨ اي اقل من مستوي المعنوية ٥% الذي اختاره الباحث وهذا يعني ان كل تغير في جملة المشتغلين بمقدار الوحدة سوف تؤثر علي نسبة التغير في الناتج بمقدار ٢.٦ في اتجاه عكسي، وقد يشير ذلك الي زيادة العمالة في هذا القطاع علي المستوي الاقتصادي أي يعاني
٤. بالنسبة لمتغير معدل النمو للاستثمار المحلي كان ذا أثر معنويا علي نسبة حجم الناتج _القيمة المضافة- حيث كانت قيمة احتمال المتغير وكذلك ٠.٠١٧٥ اي اقل من مستوي المعنوية ٥% الذي اختاره الباحث وهذا يعني ان كل تغير في معدل النمو للاستثمار المحلي بمقدار الوحدة سوف تؤثر علي نسبة التغير في الناتج بمقدار ١.٨ في اتجاه طردي.

٥. بالنسبة لمتغير الاستثمار الاجنبي المباشر مبطنًا بفترة واحدة كان ذا أثر معنويًا علي نسبة حجم الناتج_ القيمة المضافة حيث كانت قيمة احتمال المتغير وكذلك ٠.٠٤١٥ اي اقل من مستوي المعنوية ٥% الذي وهذا يعني ان كل تغير في الاستثمار الاجنبي المباشر مبطنًا بفترة واحدة بمقدار الوحدة سوف تؤثر علي نسبة التغير في الناتج بمقدار ٠.٠٠٠٥٥٨ في اتجاه طردي.

وكانت معادلة النموذج النهائية علي النحو التالي

$$\text{LNY} = 2.33 \text{ DY} + 1.575949 \text{ LNX1} - 0.254599 \text{ LNX2} - 2.61 \text{ X3} - 0.003059 \text{ LAGX4} - 3.389432 \text{ DX5} + 0.000558 \text{ LAGX5} + 1.83 \text{ E-06 GX4} - 4.612820 \text{ C}$$

النتائج:

١- انخفاض معدل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الي مصر بصفة عامة والي قطاع الصناعة بصفة خاصة فلم يتجاوز ٩.٤ مليار دولار عام ٢٠٠٨، وبلغ أدني قيمة له واحد مليار دولار عام ٢٠٠٦، وغلب التذبذب بصفة عامة علي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الي مصر ولاسيما بعد عام ١٩٩٧ (بداية تحريك الدولة لسعر الصرف) حتي عام ٢٠١٣ حيث أخذ في التزايد حتي عام ٢٠١٨/٢٠١٩ نهاية فترة الدراسة، وهي الفترة التي اتسمت بالاستقرار السياسي، وإن كان هذا التزايد بمعدلات متدنية.

٢- لم يتجاوز الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه الي قطاع الصناعة ١٦% من اجمالي الاستثمارات الواردة الي مصر خلال فترة الدراسة، واحتل القطاع الصناعي المرتبة الثالثة بعد قطاع البترول والقطاع الخدمي كما يتضح من الجدول رقم (٢/١)، والجدول (٣/١).

٣- اثبتت الدراسة أن هناك تذبذب ملحوظ في مساهمة قطاع الغزل والنسيج في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من (٢٠٠٢/٢٠٠٣ حتي ٢٠١٧/٢٠١٦)، حيث لم تتجاوز نسبة المساهمة ٣.٨% خلال هذه الفترة، كما شهدت نفس الفترة تذبذب في مساهمة قطاع الغزل والنسيج في الناتج الصناعي فلم تتجاوز ٩.٩%. كما شهدت الفترة نفسها تناقص ملحوظ في عدد المنشآت الصناعية لقطاع الغزل والنسيج حيث وصلت الي ٣٦٢ منشأة في عام

- ٢٠١٦/٢٠١٧ بعدما كانت تبلغ نحو ٨٥٩ منشآه في عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣. وهذا قد يشير الى تصفية العديد من منشآت هذا القطاع، وهو ما يؤكد عدم نجاح الاستثمار الاجنبى المباشر والسياسات التى اتخذها الدولة لتنمية هذه الصناعة فى تحقيق اهدافها.
- ٤- انخفاض حجم الصادرات السلعية الصناعية لقطاع الغزل والنسيج فلم يتجاوز ٨% من اجمالي الصادرات السلعية لعام ٢٠١٦. كما كان هذا القطاع طاردا للعمالة بدلاً من أن يكون موفراً لفرص العمل.
- ٥- أثبتت الدارسة القياسية صحة فرضية الدراسة، فقد تبين أن الاستثمار الاجنبى المباشر في قطاع الغزل والنسيج يؤثر على النمو فى ذلك القطاع ، وأن السياسة التى تبنتها مصر من أجل تطوير وتنمية هذا القطاع يمكن أن تحقق أهدافها ولكن مع بذل المزيد من الجهود لتطوير هذا القطاع بما يمكن من استقطاب المزيد من رأس المال الاجنبى، ونلاحظ ذلك من خلال إشارة معامل قيمة الاستثمار الاجنبى الموجبة، وهو ما يبرهن العلاقة الطردية بين المتغير التابع (نمو القيمة المضافة لقطاع الغزل والنسيج) والمتغير المستقل (الاستثمار الأجنبى المباشر)، فكما تغيرت قيمة الاستثمار الأجنبى المباشر بوحدة واحدة فإن نمو القيمة المضافة سيتغير ب٠٠٠٥، وحدة .
- ٦- كما أثبتت الدارسة القياسية أن الاستثمار المحلى في قطاع الغزل والنسيج يؤثر على النمو فى ذلك القطاع تأثيراً ايجابياً، وذلك من خلال إشارة معامل قيمة الاستثمار المحلى الموجبة، وهو ما يبرهن العلاقة الطردية بين المتغير التابع (نمو القيمة المضافة لقطاع الغزل والنسيج) والمتغير المستقل (الاستثمار الاجنبى المباشر)، فكما تغيرت قيمة الاستثمار الاجنبى المحلى بوحدة واحدة فإن نمو القيمة المضافة سيتغير ب ١.٨ وحدة .
- ٧- كما أكدت الدارسة القياسية أن العمالة فى قطاع الغزل والنسيج لاتؤثر على النمو فى ذلك القطاع أي ذات تأثير سلبي، وذلك من خلال إشارة معامل قيمة العمالة السالبة، وهو ما يبرهن العلاقة العكسية بين المتغير التابع (نمو القيمة المضافة لقطاع الغزل والنسيج)

والمتمغير المستقل (العمالة)، فكلما تغيرت قيمة العمالة بوحدة واحدة فإن نمو القيمة المضافة سينتغير بـ ٢.٦ وحدة .

التوصيات:

- ١- علي الحكومة وضع المزيد من السياسات المحفزة علي الاستثمار بقطاع الصناعة.
- ٢- ضرورة العمل علي توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر الي القطاعات الأكثر أهمية، بما يساعد علي رفع إنتاجيتها، ورفع كفاءة العاملين بها، ومن ثم خفض معدلات البطالة.
- ٣- ضرورة تقديم المزيد من الحوافز للاستثمارات بنوعيتها، وخاصة الموجهة لقطاع الصناعات التحويلية، ولا سيما صناعة الغزل والنسيج والاهتمام بتحديث هذا القطاع للاستفادة من الأساليب الفنية المتقدمة.
- ٤- ضرورة تبني الحكومة المزيد من برامج تحسين بيئة الاستثمار ولاسيما البيئة السياسية بما يعزز الاستثمار في قطاع الصناعة في مصر بصفة عامة.
- ٥- ضرورة تطوير كلاً من السياسة النقدية والمالية لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الي مصر.

الحاجة الي توجيه مجهودات الحكومة من القطاع الخدمي وقطاع البترول الي قطاع الصناعات التحويلية بما يعمل علي تحفيز المستثمرين الأجانب علي الاستثمار بقطاع الصناعات التحويلية.

قائمة المراجع

- المراجع العربية

أولاً الكتب:

- ١- محمد محمد البنا، التخطيط والتنمية الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، ٢٠٢٠.
- ٢- جودة عبد الخالق، الصناعة والتصنيع في مصر الواقع والمستقبل حتي عام ٢٠٢٠، المكتبة الاكاديمية للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥.
- ٣- علي الاسدي، مقدمة في اقتصاديات الصناعة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الاولى، ١٩٩٠.

- ٤- كامل بكري، التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، ١٩٨٢.
- ٥- محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، ١٩٩٧.
- ٦- هشام صدقي عبد الرازق يونس، الاثار الاقتصادية للخصخصة، دار الجندي للنشر، القدس، ٢٠١٧.
- ٧- عمر صقر: العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية مصر، ٢٠٠٧.

ثانياً الرسائل:

- ١- أبو بكر محمد ابو بكر أبو جناح، اثر المتغيرات الخارجية والداخلية علي الاستثمار الأجنبي في ليبيا، رسالة ماجستير، معهد الاستثمار والتمويل، الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، ٢٠١٢.
- ٢- أسعد سيد أحمد عبد الدائم: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الصناعية دراسة حالة: شركة سكر كنانة ٢٠٠٠-٢٠١٦م، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة افريقيا العالمية، ٢٠٢٠.
- ٣- امل يوسف محمد جاه الرسول: تقويم الإنتاج الصناعي في السودان دراسة تطبيقية علي صناعة الغزل والنسيج ١٩٧٢م-١٩٩٤م، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة ام درمان الإسلامية، ١٩٩٥.
- ٤- الصديق محمد أحمد أبو بكر: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع الصناعة السودان خلال الفترة (١٩٩٠/٢٠٠٢)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة ام درمان الإسلامية، ٢٠٠٤.
- ٥- النور بخت نور الخلاء علاء الدين: الصناعات التحويلية وأثرها علي التنمية الاقتصادية: دراسة حالة (صناعة النسيج في السودان) في الفترة ١٩٩١ حتي ٢٠١٣م، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة ام درمان الإسلامية، ٢٠١٦.

- ٦- إيهاب شوقي طنطاوي: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي الأداء المالي للشركات في مصر"، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٧.
- ٧- صلاح مهدي عباس: الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في الاقتصاد الصيني، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.
- ٨- علي عبد الوهاب إبراهيم نجا: الاستثمار الأجنبي المباشر واثرة علي التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة (١٩٧٠/١٩٩٠)، رسالة ماجستير، كلية تجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٥.
- ٩- فاروق مصطفى الجاك عبد المطلب: دور الاستراتيجية في تنمية القطاع الصناعي بالسودان: بالتطبيق علي صناعة الغزل والنسيج في الفترة من ١٩٥٦-٢٠١٤م، رسالة دكتوراه، جامعة ام درمان الإسلامية، ٢٠١٧.
- ١٠- فريد أحمد سليمان قبلان: مشكلات الاستثمار الاجنبي المباشر في الوطن العربي ووسائل التغلب عليها، رسالة دكتوراه، ٢٠٠٦.
- ١١- كمال محمد عيسي النعيم: دور الاستراتيجية في تنمية القطاع الصناعي بالسودان: بالتطبيق علي صناعة الغزل والنسيج في الفترة من ١٩٥٦-٢٠١٤م، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة ام درمان الإسلامية، ٢٠١٧.
- ١٢- محمد السيد أبو السعود: الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره علي قطاع الغزل والنسيج في مصر دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه، كلية السياسة والاقتصاد جامعة القاهرة ٢٠٠٦.
- ١٣- مي محسن مبروك ابراهيم: أثر الاستثمار الاجنبي المباشر علي توفير فرص عمل في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر خلال الفترة (١٩٩١- ٢٠٠٨) ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ٢٠١٢.
- ثالثاً البحوث والمقالات:
١. أحمد هادي، الاستثمار الأجنبي المباشر واثرة على الميزان التجاري الصيني، "٢٠٠٩.

٢. أحمد راشد الشربيني: دور التدابير الحمايية في تدعيم قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة في مصر، بحث، معهد التخطيط، ٢٠١٨.
٣. أحلام السنطاوي: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي واثرها علي النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ٢٠٠٢/٣-٢٠١٧/٢٠١٨، بحث، المجلة العربية للإدارة، ٢٠٢١.
٤. إبراهيم المصري: مشاكل وتحديات تنمية صادرات الغزل والنسيج: رؤية تشخيصية، بحث، مجلة المدير العربي، جماعة الإدارة العليا، ٢٠٠٠.
٥. الاء عادل صلاح محمد ابوودن: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر علي البيئة في مصر، بحث، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، المجلد الثالث، العدد ١٢، .
٦. السيد عيد فرج موسى: مشكلات التصنيع في المجتمع المصري: دراسة ميدانية علي شركة النصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى، بحث، مجلة كلية الآداب، جامعة طنطا، ٢٠١٩.
٧. السيد كمال قرطام: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من الفقر: "دراسة تطبيقية علي الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٨، بحث، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد الثالث، ٢٠٢١.
٨. أمينة عبد الحاكم، هجيرة بولومة، يوسف صوار: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي الميزة التنافسية الصناعية في الجزائر بوجود عامل التكنولوجيا كمتغير وسيط خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٠ إلى ٢٠١٤" مجلة إضافات اقتصادية، الجزائر، ٢٠١٤.
٩. جمعه السيد محمد أبو السعود: أثر الاستثمار الاجنبي المباشر علي صناعة الغزل والنسيج في مصر: دراسة قياسية، بحث، مجلة البحوث الإدارية، اكاديمية السادات للعلوم الإدارية- مركز البحوث والاستشارات والتطوير، ٢٠٠٨.

١٠. جميلة ساحلي، سيد أحمد مجاهد: الاستثمار الأجنبي المباشر واثره علي النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٩)، بحث، مجلة الاقتصاد والبيئة، العدد الثاني، ٢٠١٩ م.
١١. خليل احمد النمروطي: أثر النمو الاقتصادي علي اتجاه التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني (١٩٩٦-٢٠١٤)، بحث، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، ٢٠١٨.
١٢. ريم محمد كامل: البنية التحتية في مصر ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي، تأهيلي دكتوراه المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، عين شمس، ٢٠١٤.
١٣. ريم علي محمد كامل: البعد الاقتصادي للاستثمارات الأجنبية في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة تأهيلي ماجستير، جامعة عين شمس، كلية تجارة، العدد الأول ٢٠١٤.
١٤. سمر الأمير غازي عب الحميد: إطار مقترح لتقييم أثر السياسات الحكومية لتشجيع المشروعات الصغيرة المتوسطة علي التنمية الاقتصادية دراسة تطبيقية علي جمهورية مصر العربية، بحث، كلية التجارة جامعة طنطا، ٢٠١٧.
١٥. سيد معوض أحمد عطية: التصنيع قاطرة التنمية الشاملة في مصر، بحث دكتوراه، نشرات الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء المؤتمر (٢٨).
١٦. طه شلبي، التصنيع في مصر وتحديات المستقبل، بحث، جمعية إدارة الاعمال العربية، ٢٠٠١.
١٧. عائشة محمد أميدان فرح: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية القطاع الصناعي في ليبيا، بحث، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، ٢٠١٦.
١٨. عبد الله التوم عبدالله محمد: اثر الاستثمارات الأجنبية علي بعض المتغيرات الاقتصادية في السودان في الفترة ١٩٨٩ - ٢٠٠٤م، بحث، المجلة العلمية جامعة الزعيم الازهري، ٢٠١٢.

١٩. عدنان مناتي صالح: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، بحث، مجلة كلية بغداد للعلوم السياسية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، ٢٠١٣.
٢٠. عطا الله بن مسعود: النمو الاقتصادي وعلاقته بنمو القطاع الصناعي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة ١٩٧٠-٢٠١٥، بحث، مجلة رؤى اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، ٢٠١٦.
٢١. علا سليمان، مصر وتحديات المستقبل: التحديات التي تواجه صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، بحث، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، ٢٠١٠.
٢٢. محمد السيد علي الحاروني: صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ودورها في تنمية الصادرات المصرية، بحث، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة كلية تجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٢.
٢٣. محمد سعد أبو الفتوح: الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في نمو القطاع الصناعي المصري دراسة قياسية للفترة ١٩٧٧-٢٠١٧، بحث، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد ٣، ٢٠٢١.
٢٤. محمد عبد الوهاب: مستقبل الصناعة في مصر، بحث، جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا، ١٩٨٨.
٢٥. هبة الله محمود محمد إبراهيم: ابرز الصعوبات التي تواجه تنمية الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر ومقترحات للتغلب عليها، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، كلية الحقوق.
٢٦. وليد محمود إسماعيل: الصناعات التحويلية كمحرك للتنمية الاقتصادية في افريقيا، بحث، المنتدى الإسلامي، قراءات افريقية، ٢٠٢٠.

٢٧. يوسف يخلف مسعود: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي بليبيا: دراسة تطبيقية للفترة ١٩٩٠-٢٠١٠م، بحث، مجلة رماح للبحوث والدراسات، ٢٠١٦.

رابعاً التقارير والمواقع الرسمية:

١. التقرير السنوي للبنك الدولي، ٢٠٠٤.
٢. التقرير السنوي للبنك الدولي، ٢٠١٨.
٣. البنك المركزي المصري. النشرة الاقتصادية، إصدارات مختلفة.
٤. سلسلة قضايا التنمية في المنطقة العربية، المعهد العربي للتنمية والتخطيط بالكويت.
٥. الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة البحوث الاقتصادية.
٦. الموقع الرسمي لوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ٢٠١٦، استراتيجية التنمية المستدامة - رؤية مصر ٢٠٣٠.
٧. اتحاد الصناعات المصرية
٨. تقارير الهيئة العامة للتنمية الصناعية. <http://www.fe.i.org.eg/index.php/ar>
٩. الهيئة العامة للاستعلامات، التنمية المستدامة في مصر <http://www.mti.gov.eg/Arabic/DashboardsAndReports/Documents>
١٠. نشرات البنك الأهلي المصري، أعداد مختلفة.
١١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، إحصاء الإنتاج الصناعي السنوي لقطاع الاعمال العام، والاعمال الخاص، الكتاب الاحصائي السنوي.
١٢. وزارة التجارة والصناعة ٢٠١٦ / ٢٠٢٠، استراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية <https://www.msme.eg/ar/Lists/Reports>.
١٣. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي

- المراجع الأجنبية:

- 1) Abdelkadir Ali,2014 " The Impact of Foreign Direct Investment (FDI) on Economic Growth in Algeria " International Journal, Vol.8, N (6).
- 2) Aida Barkkausskaite,1993 " Foreign Direct Investment Impact Economic Indicators of The Baltic countries ",ECES Working paper,No28.
- 3) AsteKuliaviene,2000"The Evaluation of The Impact of Foreign Direct Investment on Lithuanian Economy Using Lag- Analysis "OECD, Economic studies.
- 4) Carols Schee,2011"The Role of Innovation and Technology in Industrial Ecology Systems for The Sustainable Development of Emerging Region" Journal Of Sustainable, vol.67, No (26).
- 5) EmmanuelsAkpan,2015 " Foreign Direct Investment and Industrial Sector Performance: Assessing The log – run Implication on Economic Growth in Nigeria " IORS Journal of Economics and finance, (IORS&JEF), Vol. (2).
- 6) Wong Hock Tsen, 2005 "The Determinant of Foreign Direct Investment in The Manufacturing Industry of Mala ysia" Malaysia.
- 7) KaliRam Gola,2015 "Role of Foreign Direct Investment in The Development in of Indian Economy"2015, RMS Journal of Management &IT, vol. 4, No (1&2), INDIA.
- 8) Khondoker Abdurmottaleb,2018 "Determinants of Foreign Direct "Investment and its Impact on Economic Growth in Developing Countries" International Journal of innovation &Economic Development, Vol, 4.No.(3).
- 9) Sauwaluck Koojaroen Brasit,2014 "The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth: A case study of South Korea" ACAS,OF South Korea.
- 10) UNIDO,2018"Industrial Development Report 2018, Demand for Manufacturing: Driving Inclusive and Sustainable Industrial Development".
- 11) World Bank,2017" World Development Indicators".
- 12) Loewe, Markus. 2013. Industrial Policy in Egypt 2004-2011, German Development Institute, pp.7-8
- 13) United Nations. 2007.Industrial Development for the 21th Century: Sustainab Development Perspectives, Department of\Economic and Social Affairs, pp306-307.
- 14) Mobarak, Amin.2001. The Challenges of Sustainable Industrial Development in Egypt: A country Paper for World Summit on Sustainable Development (WSSD), UNIDO, p.4
- 15) Ministry of Trade and Industry, Egypt's Industrial Development Strategy: Industry the Engine of Growth.
- 16) Amin Mobarak,200: The Challenges of Sustainable Industrial Development in Egypt

- 17) Alison Green and David Mayes,1991” Technical Inefficiency in Manufacturing Industries” Economic Journal Vol. 101, No. 406 (May, 1991), pp. 523-538 (16 pages) Published By: Oxford Univer
- 18) Glenn Ellison Edward L. Glaeser,1997” Geographic Concentration in U.S. Manufacturing Industries: A Dartboard Approach”Journal of Political EconomyVolume 105, Number 5
- 19) CHRISTIAN ARNOLDDANIEL KIELand KAI-INGO VOIGT,2016” HOW THE INDUSTRIAL INTERNET OF THINGS CHANGES BUSINESS MODELS IN DIFFERENT MANUFACTURING INDUSTRIES” International Journal of Innovation ManagementVol. 20, No. 08,
- 20) Anita Haupt&André Lerch,2018” Forward Osmosis Application in Manufacturing Industries: A Short Review” Journals Membranes Volume 8 Issue 3 .
- 21) Brian J. Aitken & Ann E. Harrison,1999” Do Domestic Firms Benefit from Direct Foreign Investment? Evidence from Venezuela” AMERICAN ECONOMIC REVIEWVOL. 89, NO. 3, JUNE 1999(pp. 605-618).
- 22) Mona Haddad& Ann Harrison, 1993” Are there positive spillovers from direct foreign investment?: Evidence from panel data for Morocco” journal of Development Economics Volume 42, Issue 1, October 1993, Pages 51-74
- 23) Herick FernandoMoralles,2020” FDI productivity spillovers and absorptive capacity in Brazilian firms: A threshold regression analysis” international Review of Economics & Finance Volume 70, November 2020, Pages 257-272
- 24) DimitriosZormpas,2020” Investments under vertical relations and agency conflicts: A real options approach” international Review of Economics & Finance Volume 70, November 2020, Pages 273-287
- 25) Ann E. Harrison & Margaret S.McMillan,2003” Does direct foreign investment affect domestic credit constraints?” Journal of International Economics Volume, October 2003, Pages 73-100
- 26) David Lim,2007” Fiscal incentives and direct foreign investment in less developed countries” Pages 207-212 | Accepted 01 May 1982, Published online: 23 Nov 2007.
- 27) Reid W Click,2005” Financial and political risks in US direct foreign investment” Journal of International Business Studies volume 36, pages559–575.

- 28) Kiyoshi Kojima & Terutomo Ozawa,1984” **Micro- And Macro-Economic Models Of Direct Foreign Investment: Toward Asynthesis**” Hitotsubashi Journal of Economics-Vol. 25, No. 1 (June 1984), pp. 1-20 (20 pages).
- 29) Fredrik Sjöholm,2007” Technology gap, competition and spillovers from direct foreign investment: Evidence from establishment data” The Journal of Development Studies Volume 36, 1999 - Issue 1
- 30) Ranklin R. Root & Ahmed A. Ahmed,1978” The influence of policy instruments on manufacturing Direct Foreign investment in developing countries” Journal of International Business Studies volume 9, pages81–94 (1978).
- 31) Benyoub, Latifa & Aicha, Aouar & Kharafi, Khadidja,2019” the impact of Foreign Direct Investment on the Industrial Sector Growth in Algeria” MPRA is a RePEc service hosted by the University Library LMU Munich in Germany.
- 32) Ionara Costa,2002” Foreign direct investment and technological capabilities in Brazilian industry” Department of Science and Technology Policy, UNICAMP, CP6152, CEP 13083-970, Campinas, Brazil Received 17 September 2001; received in revised form 2 October 2001; accepted 31 January 2002
- 33) Yadong Luo& J. Justin Tant,1997” How Much Does Industry Structure Impact Foreign Direct Investment in China? *International Business Review* Vol. 6, No. 4, pp. 337-359, 1997